



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

[04] ضرائب جديدة تعني فقراً أكثر!



الافتتاحية

الصراع الدولي والأزمة السورية

تتضح يوماً بعد يوم ملامح واتجاهات الصراع الدولي الراهن في الملفات الدولية المختلفة، ومنها ملف الأزمة السورية، باعتباره صراعاً بين نموذجين متناقضين في العلاقات الدولية، أحدهما: قائم على الهيمنة، والتحكم بمسار التطور العالمي لصالح قوى رأس المال المالي، والآخر: يعمل على بناء نموذج جديد في العلاقات الدولية، قائم على ضرورة احترام المصالح المتبادلة، وحل النزاعات وبؤر التوتر بالحوار والتفاوض، وهو ليس صراعاً على تقاسم النفوذ كما يسعى البعض أن يكون، أو يحاول البعض الإيحاء به، في محاولة لوضع إشارة مساواة بين الدور الروسي والأمريكي.

إن الخط البياني في هذا الصراع، وبالأخص في جوانبه الاستراتيجية، ورغم درجة التعقيد العالية في المشهد ينحو لصالح القوى الدولية الصاعدة حتى بات خياراً ثابتاً، تؤكد وقائع تكاد تكون يومية، فالانقسام ضمن الإدارة الأمريكية يتعمق، والتخبط في اتخاذ القرار أصبح سمة من سمات هذه الإدارة، والتصدع في التحالفات الأمريكية الدولية يتسع، أما حلفها الإقليمي فحدث ولا حرج، حتى باتت بعض أطرافه عبئاً على واشنطن، بالإضافة إلى تهاوي محاولات إعلام قوى رأس المال في شيطنة روسيا أمام الرأي العام العالمي عموماً، والأوروبي والأمريكي خصوصاً، وبمقابل هذا التراجع، فإن القوى الصاعدة تعزز مواقعها ودورها، وتتضرر قوى جديدة في دول العالم المختلفة إلى الاعتراف بذلك، وتتسع تحالفاتها، وتنضم إليها قوى دولية جديدة، كاتحاد «الهند وباكستان» إلى منظمة شنغهاي نموذجاً.

ومن جملة مظاهر التراجع الأمريكي، تساقط أدواتها القذرة، الأمر الذي يتجلى في انحسار داعش وخروج مناطق واسعة من تحت سيطرته مؤخراً، وإلحاق الهزائم المتتالية به في سورية والعراق، إن انحسار نفوذ داعش العسكري، يحمل في طياته الكثير من المعاني والدلالات، فهو تأكيد على أن البنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية المنتجة لداعش، والراعية والداعمة والممولة لها، عالمياً وإقليمياً ومحلياً تلقت ضربة جديدة، ويعني أيضاً: أن مشروع الفوضى الخلاقة وأحد أدوات التقسيم، وأحد حوامل التفكيت تراجع أكثر فأكثر، وأن البروباغندا الطائفية، يتراجع تأثيرها باضطراد، ويعني بالإضافة إلى كل ذلك، أن القوى التي استثمرت في وجود هذا التنظيم جميعها فقدت إحدى الذرائع في منع أو عرقلة مسار الحل السياسي.

وكما كان ظهور داعش وتحوله إلى لاعب رئيسي في الميدان السوري تحولاً نوعياً في ظروف الأزمة السورية، فإن انحسار داعش عسكرياً هو الآخر يعتبر منعطفاً جديداً يفتح الباب أمام تقدم المسار السياسي، مع التأكيد مجدداً: أن الانتصار النهائي على داعش، والجماعات الإرهابية كلها يتطلب الإسراع بالحل السياسي، بما يعنيه من فتح الطريق أمام عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وعدم السماح لمشغلي داعش بملء الفراغ الناشئ، وقطع الطريق على أوامهم تقاسم النفوذ، لاسيما وأن الولايات المتحدة تحاول الاستثمار في تراجع هذا التنظيم لتعزيز حضورها بأشكال أخرى، بعد أن باتت عاجزة عن توظيفه إثر الدخول الروسي العسكري المباشر للحرب الجدية على الإرهاب، والضغط الدبلوماسي والسياسي لتفعيل مسار الحل السياسي.

شؤون محلية



«الفرص الضائعة»
في النقل السوري براً وبحراً..

12

شؤون محلية



شكوك مرضية
في مياه معربا

10

شؤون محلية



ماذا تبقى من
مدينة الجلاء الرياضية؟

08

ملف «سورية 2017»



اختتام الاجتماعات
التقنية في جنيف

07

بحثاً عن إعلام عمالي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أنا مش كافر بس....؟

قول هنا وأقول هناك.. إعلان هنا وإعلان هناك... وعد هنا ووعد هناك.. وزير يصرح ووزير آخر ينفى و«الرعية» تائهة في تفاصيل حياتها اليومية، لا تدري كيف ستستقيم معها الأمور في معيشتها اليوم وغداً وبعد غد، حاجاتها الضرورية حرام عليها ليس بإرادتها بل بفعل الواقع الذي فرض عليها، والمطلوب منها التسليم بقضاء الله وقدره وما قسم لها حتى تعيش «بسلام»، وتستكين وتتعايش مع ظروفها وما تتطلبه هذه الظروف من القبول والرضى حتى وإن كانت ترى مغتصب لقمته يعيش بثبات ونبات ويأكل الأخضر واليابس دون حسيب أو رقيب على فعلته، لما لا أليس هذا هو قانون السوق المتوحش الذي يفرض الأقوى، ويمكنه في الأرض طالما أن المغتصب لقمته وكلمته وإرادته مجردين من أدواتهم في قول كلمتهم والتعبير عن حقوقهم، والدفاع عنها كما يفعل أصحاب السوق في صنع أدواتهم التي كفلت لهم القدرة على التحكم، والسيطرة بأرزاق العباد والبلاد.

يمن علينا أصحاب السوق المتوحش، ومن في حكمهم، «بعطايهم وهباتهم» التي يتقربون بها من خلائنا وبواسطتنا كما يقال من أجل الحصول على الحسنات في الآخرة، والحصول على الثروة في الدنيا فهم يعملون على كل الجبهات التي تمكنهم من تحصيل عرفنا بشكل دراهم وإيرات ودولارات يكسونها ليعاد تويرها مرات ومرات، وفي كل دورة من دوراتها يزداد الفقراء فقراً وتتسع الهوة أكثر بين من يملكون ومن لا يملكون بين من ينتجون ومن هم لا ينتجون ولكن يستحوذون على كل ما ينتج.

يقول المثل الشعبي: «ما في شجرة وصلت لعند ربها» أي أن البقاء على هذا الحال له نهاية، لأن الدنيا دوارة يوم لك ويوم عليك، ويوم الفقراء ليس ببعيد، لأن قوانين الصراع الطبقي المعبر عنها بأزمة أصحاب السوق العميقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ستمكن المستضعفين في الأرض من أخذ ناصية المواجهة للدفاع عن حقوقهم، وتغيير الواقع الذي فرضته قوانين السوق المتوحش إلى واقع آخر، يعيد لهم ثروتهم المنهوبة، ويمكنهم من إدارتها وفقاً لمصالحهم الحقيقية التي ليس فيها مكان لمكرمة من هنا أو هبة من هناك وبعدها فليذهب السوق وأصحابه إلى جهنم وبئس المصير.



رغم تصاعد النشاط العمالي في الآونة الأخيرة والذي تمخض عن إضرابات عمالية عدة في ريف دمشق والسويداء، بقي الإعلام العمالي غائباً أو مغيباً قسراً عن ساحة الصراع مع أرباب العمل، فالمنابر التي أخذت على عاتقها كما تدعي إيصال صوت العمال والجهر بمعاناتهم وقفت موقف المتفرج من بعيد ولم تكلف نفسها عناء نقل أو توثيق ما يجري في أروقة المعامل، غافلة أو متغافلة عما يحدث من تغييرات تؤكد أن حال العمال قبل الإضراب لن تكون كحالهم من بعده، ما عمق الهوة بين العامل والإعلام العمالي المفترض أن يكون في قلب الحدث والذي تحول في كثير من الأحيان إلى كاميرا ترصد الإنجازات وتعدد المكرمات التي ينثرونها "بسءاء" على العمال الأشد فقراً ومع هذا فإن المقاييس المعتمدة للأشد فقراً هي مقاييس تنطبق على 90% من العمال في القطاعين العام والخاص.

■ غزله الماغوط

الحاجة إلى بدائل

هوة تطلبت ولا شك أن يمضي العمال قدماً بحثاً عن وسيلة أنجح لإيصال صوتهم وتوثيق إضراباتهم وحمل مطالبهم الحقيقية إلى من يمسك في يده مقاليد الأمور بعيداً عن التغني بأمجاد هذا أو ذاك أو عن تملق رب العمل عسى أن يخفف من ظلمه للعمال وهو أبعد ما يكون عن واقع الإعلام العمالي

الإعلام العمالي قبل كل شيء هو: إعلام مناضل يعبر عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة ويعكسها ليتسلح بها العمال في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية المختلفة في مواجهة الإعلام الأخر الذي يعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة المهيمنة والتي تملك الوسائل والأدوات والخبرة الإعلامية لتسويق فكرتها وموقفها بأن ما تقدمه لأصحاب الأجر هو تضحية منها وهي تضحية كافية كي ما يمتنع العمال عن المطالبة المستمرة بحقوقهم فعليهم القبول بما هو «مقسوم لهم» من رزق ألا يكفي العمال أن أرباب العمل يؤمنون لهم فرص عمل تقيهم شر التسول والحاجة؟

إن أحد أبرز هذه البدائل التي لجأ لها العمال في العديد من تجمعاتهم كانت مواقع التواصل الاجتماعي وفي طليعتها الفيس بوك، حيث اتجه بعض العمال إلى إنشاء صفحات تحمل اسم عمال معمل كذا، ورغم أن وصول هذه الصفحات كان محدوداً للغاية وإمكاناتها مقيدة بوضع العمال الاجتماعي والاقتصادي والخبرة في الدرجة الأولى إلا أنها حملت دلائل عميقة مغزاها في المقام الأول أن العمال باتوا

يعون أنهم بحاجة إلى إيصال صوتهم بعيداً عن إعلام يحمل اسمهم دون همومهم.

عمالي بالاسم

في المقابل ظهرت صفحات أخرى على فيسبوك تحمل أسماء عريضة وصفحات خاصة بالنقابات كل على حدة، ورغم أن وصولها كان أكبر بكثير من صفحات العمال بالاستناد إلى اعتمادها على مختصين في العمل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن ذلك لم يساعدها على أن تكون قناة ناقلة لصوت العمال، ذلك أنها بقيت مقتصرة على تغطية اجتماعات وتحركات بعض القيادات وما يتمخض عنها من وعود بتحسين وضع العمال دون أن تكون على تماس حقيقي ومباشر مع واقعهم.

بعيداً عن الثناء

العمال ليسوا بحاجة إلى عبارات المديح والثناء التي تنهال عليهم في المناسبات وفي الصحف والمواقع الرسمية، فهي ليست سوى كلمات تذهب أذراج الرياح ولا تترجم على أرض الواقع، وما يريده العمال اليوم في ظل هذه الظروف القاسية والتي دفعوا ثمنها وحدهم، هو قوانين تعنى بهم، وترفع مستوى معيشتهم عبر زيادة أجورهم وتعويضاتهم، تحفظ حقوقهم من تطاول أرباب العمل.

ماذا نقرأ؟

ينبه أحد الفلاسفة الذين وقفوا إلى جانب الطبقة العاملة في صراعهم مع البرجوازية في هذا السياق، إلى حقيقة بسيطة، هي: أن هناك مئات الآلاف من العمال الذين يشتركون بشكل منتظم ويومي الصحف

الناطقة باسم أرباب العمل ومن في حكمهم، مما يساعد تلك الصحف على ترسيخ سلطتها والاستئثار بالسوق على حساب الصحف الاشتراكية العمالية التي تكون أقل انتشاراً بفعل التضييق الحكومي، فإذا سألت أول عامل تصادفه في وسائل المواصلات أو في الشارع وهو يطالع جريدة برجوازية مفرودة بين يديه، سوف تكون إجابته كالتالي: «لأنني بحاجة لمعرفة ماذا يحدث». ولن يتطرق إلى ذهنه أبداً أن الأخبار والمكونات التي تقوم عليها الجريدة قد أعدت مسبقاً بطريقة خاصة لتوجه أفكاره وتؤثر على مزاجه وتدفعها نحو اتجاه بعينه، ورغم أن العامل قد لا يدرك الغايات البعيدة لهذه الصحافة إلا أنه يعي تماماً أنها صحف انتهازية تعمل لصالح الأغنياء، أو ترتبط بمجموعات سياسية مصالحها على طرفي نقيض مع مصالحه.

وهكذا تراعي هذه الصحف مصالح أرباب العمل حتى في أصغر التفاصيل، فتمارس التعتيم المتعمد على الإضرابات أو تشير إلى العمال المضربين باعتبارهم مثيرين للشغب، وفي الوقت نفسه تصفق لقرارات الحكومة وإنجازاتها المفترضة على اعتبارها مفيدة وعادلة وتصب في خدمة المجتمع حتى لو كانت أبعد ما تكون عن ذلك، هذا طبعاً إلى جانب ما تمارسه من تضليل وخداع للطبقة العاملة.

ويؤكد هذا الفيلسوف، على ضرورة أن يستعيد العمال تقييهم الصحيح للواقع من منظورهم وليس من منظور أرباب العمل، مشيراً إلى: أن «الأموال التي يضعها العمال في أيدي بائعي الصحف البرجوازية، هي بمثابة قذائف ممنوحة لأرباب العمل والذين سيوجهونها حين يستدعي الأمر ضد جماهير الطبقة العاملة».

جنحة الإضراب غير المشروع !!

هكذا اعتبر قانون العقوبات السوري الصادر في عام 1949 الإضراب غير مشروع مهما كان سببه لا بل وجريمة يعاقب عليها القانون، وللمفارقة فقد سمي قانون العقوبات هذه الجرائم بالجرائم الواقعة على حرية العمل !!!

■ ميلاد شوخي

مكافحة الأضراب

فقد نصت المادة 330 موظفي الدولة من الإضراب بشكل نهائي تحت طائلة التجريد المدني.

كما نصت المادة 331: إن توقف أبواب العمل أو العمال عن الشغل بقصد الضغط على السلطات العامة أو لمجرد الاحتجاج على قرار أو تدبير صادر منها يعاقب المجرمون «حسب وصف المادة للمضربين !!!» بالحبس أو الإقامة الجبرية لمدة 3 أشهر على الأقل، وقد نصت المادة 332: على أنه يعاقب بالحبس وبالغرامة على كل اغتصاب يقوم به أكثر من عشرين شخصاً ويتبعه الشروع بالتنفيذ بقصد توقيف وسائل النقل والمواصلات البريادية والتلفونية وإحدى المصالح العامة المختصة بتوزيع الماء والكهرباء وقد تشدد العقوبة إذا استعملت مزام كاذبة من شأنها أن تحدث أثراً في النفس أو بالتجمهر في الساحات العامة أو باحتلال أماكن العمل حيث يعاقب مرتكبو هذه الأفعال ستة أشهر على الأقل.

فيما نصت المادة 333: على أنه من تدرع بالوسائل المذكورة أعلاه فحمل الأخرين أو حاول حملهم على أن يوقفوا عملهم بالاتفاق فيما بينهم أو بثبتهم أو حاول أن يثبتهم في وقف العمل يعاقب بالحبس سنة على الأكثر وبغرامة لا تزيد عن مائة ليرة. ونصت المادة 334: على عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة لكل رب عمل أو عامل رفض أو حتى أرجأ تنفيذ قرار التحكيم أو أي قرار آخر صادر عن إحدى محاكم العمل.

التشدد في القانون

يلاحظ أن المشرع قد توسع وتشدد كثيراً في مسألة الإضراب حيث يعتبر مجرد الشروع في الإضراب أو الحض عليه والدعوة إليه جريمة يعاقب عليها القانون بغض النظر عن اكتمال الإضراب أو فشله حيث يتوافر الركن المادي للفعل المستوجب للعقاب بمجرد المحاولة أو الشروع، كما يلاحظ التشدد في منع حالات التوقف عن العمل ولو كان لمجرد الاحتجاج على قرار صادر من السلطة العامة ويلاحظ أيضاً فرض عقوبات شديدة على الموظفين الحكوميين حيث يعاقبون بالتجريد المدني وذلك بحجة الحفاظ على دوام وانتظام عمل المرافق العامة! هذا التشدد من قبل المشرع في مكافحة الإضراب ومنع العمال من المطالبة بحقوقهم، فلماذا اعتبر المشرع أن مطالبة العمال بحقوقهم واحتجاجهم على قرارات إدارتهم سيلحق ضرراً في المرافق العامة؟ كما منع القانون العمال من مجرد التجمهر في الساحات العامة أو احتلال أماكن العمل ويجرم القانون كل من يحاول تحريض العمال أو تثبيتهم بالوقف عن العمل.

كما منع القانون العقوبات العمال من إرجاء أو عدم تنفيذ قرار محاكم العمل المعروف عنها ظلمها للعمال وإصدار قرارات تصب في صالح أبواب العمل.

لا شرعية قانونية لتجريم الأضراب

طبعاً هذا التجريم للإضراب لا يحظى بالشرعية القانونية منذ سنين لتعارضه مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي وقعت وصدقت عليها سورية منذ سنين وخصوصاً



الإثنين وممارسة العمال لحق الإضراب دستوري ومتوافق مع اتفاقيات العمل الدولية.

الإضراب أهم سلاح للعمال

ويبقى حق الإضراب أهم حق من حقوق الطبقة العاملة التي أقرها الدستور الجديد لأن العديد من حقوق الطبقة العاملة التي نص عليها الدستور كربط الأجور بالأسعار وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وحماية قوة العمل والتأمين الصحي المجاني، كل هذه الحقوق لم تحصل عليها الطبقة العاملة إلا الآن رغم مرور خمس سنين على إصدار الدستور، وعلى ما يبدو من دون المطالبة بهذه الحقوق عبر كل الطرق والأساليب الممكنة ومنها الإضراب لن تستطيع الطبقة العاملة تحصيلها وخصوصاً مع تعنت حكومة أبواب العمل وإصرارها على عدم تطبيق الدستور، وهي تحاول اليوم تطبيق قانون العقوبات الصادر في القرن الماضي وتجاهل الدستور الجديد للبلاد.

الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ولكن بعد إصدار الدستور الجديد عام 2012 ونصه صراحة على حق الإضراب أصبح تجريم الإضراب غير دستوري أيضاً.

المشرع يحاول الالتفاف على حقوق العمال

تعتبر مواد قانون العقوبات التي تجرم الإضراب ملغية حكماً، لتعارضها مع القانون الأسمى بالدولة «الدستور»، والمشرع يحاول بعدم تعديل قانون العمل بما يتوافق والدستور الجديد والنص صراحة على حق الإضراب يحاول الاستناد إلى هذه المواد لتجريم الإضراب، فعند عدم النص على حق الإضراب في قانون العمل الخاص على القاضي أن يعود إلى تطبيق القواعد العامة في القانون العام وهي هنا حسب قواعد قانون العقوبات العام تجرم الإضراب كما ذكرنا، ولكن يبقى الدستور أسمى من القانون الخاص والعام وتطبيقه أولى من

الطبقة العاملة



كولومبيا - مظاهرة المعلمين

قام المعلمون يوم 13 حزيران بمظاهرة حاشدة في مدن مختلفة في البلاد، وذلك لمطالبة الحكومة بتحسين ظروف العمل في هذا القطاع، وأكد رئيس الاتحاد الكولومبي للمعلمين لوسائل إعلام محلية أنهم لن يتنطقوا فقط إلى مسألة الأجور وإنما سيطلبون بالغاء والنقل والبنية التحتية كذلك، ومن المتوقع أن تضع وزارة العمل وسيطاً للمشاركة في المحادثات في محاولة منها لتحقيق التقارب في المواقف، وسوف تبدأ خلال هذا الأسبوع مسيرات استجابة لمطالبة الحكومة بالتوصل إلى اتفاق.



ليبيا - عمال النفط

دخل عمال النفط يوم 7 حزيران حقل الشارقة في إضراب عن العمل بسبب وفاة زميلهم غرقاً في حوض السباحة احتجاجاً على عدم وصول الإسعاف الجوي في الوقت المناسب لإنقاذ حياته وبعد المفاوضات بين المؤسسة الوطنية للنفط وممثلي العمال قرر العمال العودة للعمل وإنهاء الإضراب بعد أن تلقوا وعوداً بمراجعة خدمات الإسعاف والارتقاء بالخدمات الطبية للمواطنين وفق بيان صادر عن مؤسسة النفط. ينتج حقل الشارقة حوالي 270 ألف برميل يومياً من النفط الخام وقد توقف ثلث الإنتاج نتيجة الأضراب.



تونس - عمال الأسمت

أكد عمال مصنع الإسمنت الذين يتجاوز عددهم 200 عامل في ولاية تطاوين على مواصلة إضرابهم المفتوح عن العمل إلى حين استجابة صاحب المصنع لمطالبهم المتعلقة بالمنح والزيادات في الأجور وإعادة الأحد عشر عاملاً الذين تم طردهم تعسفاً، وفي سياق متصل دعا العمال صاحب المصنع إلى إيقاف التبعات العدلية في حق بعض العمال. للتذكر، دخل عمال مصنع الإسمنت في إضراب مفتوح عن العمل يوم 26 أيار بعد حلبة تفاوضية فاشلة بين الاتحاد الجهوي للشغل في تطاوين وصاحب المصنع حول المطالب المذكورة. كما يعود الإضراب إلى عدم إيفاء السلطة بوعودها بالتدخل لحل هذا الإشكال، وفق نص البيان الصادر عن النقابات.



مصر - بيان تضامني

أعربت عدة نقابات عمالية عن الصدمة البالغة من الحكم الذي صدر يوم الأحد بحبس 32 عاملاً لشركة إسمنت طرّه لمدة ثلاث سنوات. وقال الموقعون على البيان المشترك: إنه لم يتم تقديم أي دليل إدانة، من المحكمة وأنها لم تستغرق أكثر من 15 يوماً بين القبض على العمال وحتى صدور الحكم إلى جانب انحياز القاضي ضد العمال وإعلانه قناعته بتجريم الاعتصام والإضراب، وهو ما جعل المحاكمة تفتقد إلى شروط المحاكمات العادلة. إن الحكومة تعمل بكل قسوة لإسكات أي صوت عمالي يرتفع للمطالبة بأي من حقوقهم المهذورة.

ضرائب جديدة تعني فقراً أكثر!



تقوم به حيتان المال، وقوى الفساد الكبير في الداخل والخارج لإطالة أمد الأزمة لتدوم مصالحهم المشتركة، واقتسام الكعكة كلاً حسب وزنه، وقربه من المشاريع التي يطرحها أعداء الشعب السوري كحل للأزمة، ولو كان ذلك على حساب الدم السوري النازف منذ أعوام، وقد يطول النزف إذا لم يوقفه شرفاء الشعب السوري. معركة الحقوق قادمة

إن الحل السياسي الضامن لوحدة الوطن أرضاً وشعباً، هو ما ينشده الشعب السوري بأغلبه الساحقة، والحل السياسي سيفتح لمعارك سياسية من أجل سورية القادمة الجديدة، التي لا بد أن يكون للفقراء ومنهم الطبقة العاملة السورية الوزن الأساسي المفترض أن يقرر أي اقتصاد يريد الشعب، وأية حريات سياسية وديمقراطية ينشده، لتمكنه من خوض معركته الوطنية والطبقية في مواجهة قوى الفساد الكبير، من أجل بناء سورية المتطورة والمقاومة، والعادلة في توزيع ثروتها لمصلحة فقرائها..

من كدحهم أي من منتوج عملهم فالموارد ها هنا « وما اغتنى غني إلا بفقر فقير »

خارطة تحتاج لتغيير

تلك العوامل كلها مجتمعة، قد رسمت خارطة الحياة اليومية للفقراء المليئة بالحزن والأسى والحرمان، والجوع، والتشرد، واليأس، لتزيد الحكومة الطين بلة بتوجهاتها ومساغيها المحمومة وإصرارها على سحب آخر قرش من جيوب الفقراء، وترك الفاسدين والناهبين والمحتكرين يصلون ويجولون دون رقيب أو حسيب يقول لهم: « ما ألقى الكحل في عيونكم »

إن السؤال عن الكحل الذي في عيون الأغنياء يعني السؤال عن مصدر ثرائهم الذي تراكم في السنوات السابقة للأزمة واستمر في تراكمه في ظل الأزمة ليشكل هذا الثراء غير المشروع مصدر خطر حقيقي ليس على الفقراء ومستوى معيشتهم فقط، بل على الوطن برمته شعباً وأرضاً، وهو ما يفسر إلى حد بعيد الدور الذي

المواطن السوري وتواصل العمل على إدارة الموارد».

الفارق بين الكلام والواقع

هذا الكلام في مجلس الشعب، ولكن الواقع على الأرض يقول: أن لا تحسن يلمسه الفقراء في مستوى معيشتهم التي هي في حالة تدهور مستمر وكل التصريحات والوعود التي أطلقتها تذهب أدراج الرياح مع التحكم في أرقام العباد الذي تقوم به القوى المحتكرة حتى للهواء الذي يتنفسه الفقراء أن أمكن ذلك فكيف سيستقيم ذلك الكلام المنطوق به في مجلس الشعب يا أعضاء مجلس الشعب مع الواقع المعاش للناس الأغلبية.

إن الحلال بين والحرام بين، الحلال ما يحصله العمال والفقراء بعرقهم وهو قليل القليل ليطعموا منه أطفالهم ويسدوا حاجاتهم الضرورية، والحرام بين أيضاً، وهو ما حصلته وتحصله قوى النهب والاحتكار والفساد الكبير من الكدح الذي يقدمه الفقراء والعمال

المناجع والمتنوع للنقاشات، والحوارات الدائرة في الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة، والمرئية داخل مجلس الشعب وخارجه حول سعي الحكومة لتعزيز مواردها: من فرض زيادة مجموعة كبيرة من الرسوم والضرائب على القضايا المختلفة المتعلقة بحاجات المواطن من ماء وكهرباء ونقل واتصالات وخلافه.

عادل ياسين

بالمقابل تقدم الإعفاءات العديدة للمقترضين الكبار وكذلك الإعفاءات عن التأخر في دفع المستحقات العمالية للتأمينات الاجتماعية من قبل أرباب العمل وتمنح الصناعيين والتجار ميزة استيراد المشتقات النفطية وتقوم الحكومة أيضاً بإعادة هيكلة ودراسة للمطرح الضريبية على الفعاليات الاقتصادية ومنهم الحرفيون وأصحاب المهن وتبني على الضرائب ونسبها المفروضة على أجور العمال وأصحاب الأجر عموماً دون تغيير أو تعديل في تلك النسب مع العلم أن العمال هم دافعو الضرائب الحقيقيين.

الحكومة تصرح ولكن...

للوهلة الأولى وحسب تصريحاتها أمام أعضاء مجلس الشعب، إن الحكومة ستقدم على خطوات حاسمة تجاه تحسين الوضع المعيشي للفقراء عموماً والعمال خصوصاً، للتخفيف ما أمكن من الظلم الواقع عليهم «إن الحكومة تقدر معاناة المواطنين وتشعر أنها أمام مسؤوليات كبيرة بهدف الارتقاء إلى تحقيق متطلبات حياة

من أول السطر

■ نبيل عكام

السلامة المهنية لعمال البناء والتشييد

تعود أكثر الإصابات والحوادث في مهنة البناء والتشييد إلى سقوط العمال من على السقالات والسلالم أو وقوع السقالة بسبب سوء تثبيتها واستخدام الألواح غير المناسبة فيجب أن لا تقل سماكة الألواح المستخدمة عن 4 سم، وبعرض لا يقل عن 50 سم.

- يمكن أن يكون سقوط العامل نتيجة النزول بوجهه لا بظهره أو الصعود والهبوط وهو يحمل أثقالاً غير مناسبة تفقده التوازن.

- أو السقوط من خلال فتحات المصاعد، وأحياناً التعثر في الأدوات والمواد المبعثرة على الأرض.

- سقوط الأشياء مثل: البلوك والسقالة، والأدوات المستعملة في البناء.

- أثناء النقل والرفع في التركسات والروافع المختلفة.

- الانهيارات أثناء عمليات الحفر واستخدام الأدوات غير الصالحة مثل الفؤوس والمطارق وغيرها من الأدوات. أثناء عمليات الهدم.

تتضمن مهنة البناء عمال العديد من الورش والحرف منها نجارو الباطون والحدادون وعمال الدهان والكهرباء وغيرهم.

وتعتمد إجراءات السلامة على بعض الأمور التالية: تنظيم تخزين المواد وتسهيل عمليات المرور داخل المبنى ورفع العوائق وتغطية الفتحات.

أما الوقاية من خطر السقوط من الأسطح فتتم بتركيب الحواجز أو تأمين أزمدة النجاة للعمال وربطها في مكان ثابت.

الوقاية من خطر الآلات والأدوات المستخدمة في عمليات البناء مثل -ماكينات خلط الإسمنت يجب أن تحاط كابلاتها بغلاف واقٍ، ومفاتيحها الكهربائية بعيدة عن اللمس كذلك لا بد من تزويد ناقلات الحركة والتروس بحواجز واقية، ومنع وقوف وعمل العمال تحتها.

- أدوات القص وجلبخ الأحجار والسيراميك وغيرها يجب أن تكون محاطة بحواجز تحمي العامل من خطرها وتأمين النظارات الواقية للعامل. أما آلات الرفع المختلفة فيجب أن تفحص ويتأكد من سلامتها قبل بدء العمل بها من فحص الكبلات وفحص الغرامل وفحص خطافات الانزلاق بشكل يومي.

تأمين الملابس والأدوات الواقية للعمال من قفازات ونظارات واقية خاصة أثناء عمليات ثقب الجدران تأمين صندوق للإسعاف الأولي وأجهزة الإطفاء

وتعتبر السلامة مسؤولية كل الجهات المرتبطة بالعمل في مواقع العمل ومرتبطة بعلاقة كل عامل مع من حوله كالأنشغال والآلات والأدوات والمواد وطرق التشغيل وغيرها. فالسلامة مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى منع وقوع الحوادث وإصابات العمل، وهي لا تقل عن أهمية الإنتاج وجودته والتكاليف المتعلقة به.

أين أجور العمال في البناء والتعمير؟



الذي يمنع من دفع أجور العمال بالرغم من أن هذه الأجور لا تكفي وحدها معيشتهم فكيف إن تأخرت؟ سؤال يرسم النقابات والجهات الوصائية.

في فرع دمشق هي ما يقارب 20 مليون ليرة سورية وأن الكشوف المرفوعة من جهات العمل المذكورة تغطيها وحدها...ولكن الفساد المستشري بالشركة هو

■ مراسل قاسيون

الشركة العامة للبناء والتعمير هي شركة تعهدات حكومية وهي تعتبر شركة إنتاجية أي إن أجور عمالها تعتمد على الإنتاج الذاتي وبالتالي ما يحصل عليه عمالها من أجور ومكافآت وطبيعة الورشة هي محصلة للكشوف المرفوعة على أساس كميات الأعمال المنفذة

مع بداية الأزمة قامت وزارة المالية بتمويل الرواتب للشركة ولكن في نهاية عام 2016 أصدر مجلس الوزراء قراراً بإيقاف تمويل هذه الشركات وعلى دفع أجور عمالها من خلال إنتاجها اعتباراً من بداية عام 2017 ولكن بعد اعتراض هذه الشركات بسبب ظروف الأزمة وتوقف جهات العمل في عدة أفرع تابعة لهذه

الشركة العامة للبناء والتعمير هي إحدى الشركات المهمة التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان والتي كان لها دور مهم في بناء البنى التحتية في سورية من صوامع القمح ومشاريع إنشائية مهمة وإستراتيجية مثل عدرا العمالية ومحطات المعالجة.

ما بعد انحسار داعش..



بات إنكفاء داعش وانحسار نفوذه أمراً واضحاً للعيان، على عكس ما تنبأ به، «المحللون الاستراتيجيون» في مختلف جبهات الصراع، الذين رفعوا هذه الفزاعة في وجه العالم، والاشتغال على تهويل «الخطر الإسلامي»، واستخدامه كبروباغندا بدائية للترويج لصراع الحضارات والثقافات، التي تلقفها كتبنا الليبراليون، فوجدوا فيها صالتهم، لجلد الذات، واحتلال موقع في معسكر الحداثة الغربية..

كفاح سعيد

هي المعادل الموضوعي لسياسات كل من سعى إلى لبرلة العالم !!

أوباما وداعش

يتذكر الجميع أن تقديرات النخبة الأمريكية كانت تقول، إن القضاء على داعش يتطلب عقوداً من الزمن، كما صرح الرئيس الأمريكي السابق نفسه باراك أوباما، ولكن حدث وأن ذهب التنجيم الأمريكي أدرج الرياح، كما هو عليه في الغالب خلال السنوات الأخيرة، وتبين أن تحجيم داعش، وتقليم أظفاره، ودفنه، أسهل مما حاول السيد الأمريكي وأبوأقه فرضه علينا، بأن ليس لنا خيار سوى الانضمام إلى الحلف الأمريكي، كي نتجنب قطع رؤوسنا بسيف داعش، شعوباً ودولاً وأنظمة، لتتحول إلى أداة ابتزاز أمريكية مباشرة، وضمن محاولة احتواء كل القوى، بما فيها المتنافضة في المشهد الإقليمي، وخصوصاً سورية والعراق.

تبين سنوات الحرب على داعش أن فترة تمدده تزامنت تماماً مع بدء التحالف الأمريكي الحرب عليه، ولكن بعد الدخول الروسي على خط المواجهة المباشرة، ضد تمدد داعش تغيرت المسارات والتموضعات، ولم يعد يسمح للولايات المتحدة بالاستفادة من وجود داعش، والاستفادة من محاربتة في آن واحد، لتأخذ الحرب على الإرهاب طابعاً

داعش هذه «القيمة المنتجة مجدداً» في دورة الرأسمال النيوليبرالي، تم توظيفها واستثمارها في المشروع الغربي الإمبريالي، ليس لتبرير وجوده في المنطقة فقط، فهو موجود أصلاً، بل لاستخدامه كأداة بدائية متوحشة للدفاع عن هذا الوجود المهدد في ظل مرحلة التراجع، بمعنى آخر، داعش لم تكن إلا أداة قذرة، للحفاظ على العالم القديم «النيوليبرالية المتوحشة» المتهالك والمهدد في وجوده، بمركزه وامتدادته الطرفية، ولعل ذلك سر محاولات الجميع للاستثمار في ظهور هذا الكائن الخرافي الطارء، والجميع هنا، يشمل حتى بعض أولئك الذين يتموضعون سياسياً في موقع الضد الأمريكي في سياق الصراع الراهن، والذين كانوا بمعنى ما، امتداداً لمشروع البرلة في فترة «تألقها» بعد انهيار التجربة الاشتراكية.. فدخل الكل على خط «محاربة داعش» من موقعه، ولغاياته هو، والكل يتحارب أيضاً في نفس الوقت، وإذا صعب على أحد فهم هذه المفارقة، فالجواب ببساطة، هو، أن سياسات العديد من القوى التي تحارب داعش الآن، هي التي أوجدت داعش أصلاً بعلم ودراية، أو بدونها، و بمعنى أوضح، وبعيداً عن «نظرية المؤامرة»، فإن داعش

جديداً، وليس باعتباره أداة تحكم وسيطرة واحتواء.

روسيا وداعش

تميز الدخول الروسي المباشر بأنه ربط الحرب على الإرهاب، بالحل السياسي، ليضع الأول في خدمة الثاني، ومكماً وداعماً له، فالحرب على الإرهاب، تستوجب منع انهيار الدولة السورية، والحفاظ على وحدة ترابها، ومنع انهيار الدولة يستوجب الحل السياسي بين السوريين.. وعلى هذا الأساس بكل الطرف الروسي، السباق في استثمار وجود داعش، لتحقيق أجندات خاصة بكل طرف، إلى سباق في القضاء على داعش، وتسجيل الانتصار باسمه، أو التبرؤ منه، ولو إعلامياً..

انحسار نفوذ داعش مؤخراً، والضغط الدبلوماسي والعسكري الروسي باتجاه الحل السياسي، فرض على الطرف الأمريكي، تغيير تكتيكاته وأدواته، فاضطر إلى الدفع باتجاه «تحرير» مناطق جديدة من النفوذ الداعشي من جهة، ومن جهة أخرى زيادة وجوده العسكري المباشر في الميدان السوري، بحجج وأدوات مختلفة، وهذا ما يضع موضوعاً على بساط البحث، مصير المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش، وتم تحريرها؟

من ناقل القول، أنه يجب إعادة هذه المناطق إلى سلطة الدولة السورية والسيادة الكاملة عليها، وإعادة مؤسسات الدولة بالسرعة الممكنة، وفتح الطرقات، ومنع الحواجز بمختلف انتماءاتها من فرض الخوات، والإتاوات على السفر والتنقل، وإلا فإن تحرير هذه المناطق، يتحول بالفعل كما يسعى الطرف الأمريكي، إلى مناطق نفوذ مباشرة، وفرض أمر واقع جديد لا يختلف إلا شكلاً وتسمية عن فترة وجود داعش، بوظيفتها التي باتت واضحة وهي الإجهاز على بنية الدولة.

الحل السياسي مرة أخرى.

كان الحل السياسي قضية ملحة وضرورية منذ أن تحول الصراع على سورية وفيها إلى صراع مسلح، وإذا كانت الضغوط السابقة قائمة ومستمرة، فإن مرحلة انحسار داعش تضيف ضرورة أخرى، كي لا يتحول هذا المنجز الذي تحقق بفضل السوريين وحلفائهم إلى مجال استثمار أمريكي جديد، وتتسع هوامش واشنطن في المناورة واللعب على التناقضات القائمة مرة أخرى، ومن هنا فإن الشرط اللازم لاستكمال هذا الإنجاز وإبصاره إلى نهايته المنطقية، المتجسد بالحفاظ على وحدة الدولة السورية ووحدها واستقلالها هو الإسراع بالحل السياسي، باعتباره البرنامج النقيض الوحيد لوظيفة داعش، وإلا فإننا أمام داعشية جديدة، وإن كانت في غياب داعش.

ومما لا شك فيه، بأن حضور كل القوى العسكرية والسياسية السورية الراغبة بالحل السياسي، في مؤتمر أستانا وجنيف المقبلين، خارج فيتواتات التركي أو الأمريكي، هو شرط ضروري وحاسم لإنجاز مثل هذه المهمة، وتنفيذ القرار 2254 ببنوده كاملة، ومراميه، بما فيها عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل، ووضع ملامح سورية الجديدة.

أمريكا تدير ظاهرها

للقارة العجوز.

يعلن ترامب غضبه على الصناعات الألمانية التي تغرق السوق، ويعلن الزعماء الأوروبيون استياءهم بل وجزعهم من نجاح حملة «أميركا أولاً» ومن «شعبوية وطيح» الرئيس الأميركي الجديد، ذلك الذي ينسحب بدوره من اتفاقيات المناخ في باريس، ويدلي بتصريحات تهز كل المؤسسات والتحالفات والاتفاقيات القديمة والجديدة، وأخيراً تقف ميركل لتقول بأنه على أوروبا الآن الاعتماد على نفسها، ويحاول الجميع البحث عميقاً عن أسباب «الخلافا الأوروبي- الأميركي»...



بالتأكيد هناك تناقضات حقيقية موجودة بين الأوروبيين والأمريكيين وتحديداً مع الولايات المتحدة بعد أن «انتخبت ترامب»، ولكن إذا ما نحينا قليلاً «غلاف الدول»، ونظرنا إلى القوى المتصارعة الفعلية، فإننا نرى القوى الاقتصادية المهيمنة في القارة العجوز ووليدتها الأمريكية التي أصبحت سيدها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية...

عشائر محمود

التراجع؟! ولماذا لهذا تأثيرات كبرى على الاتحاد الأوروبي؟!

انقسام مركز المركز

للإجابة علينا أن نفكر بمركز الإدارة، أي بالولايات المتحدة الأمريكية، كدولة مجندة لقيادة حماية رأس المال العالمي، فعملياً وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل مركز إدارة رأس المال العالمي إلى الضفة الغربية للأطلسي، واندمجت أوروبا المعاد إعمارها برأس المال الأمريكي، واندمج الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وتجارته الهائلة المتوسعة بعملة القيادة الجديدة الدولار، وتعهدت قوى المال العالمي على بذل ما تستطيع لإبقاء الولايات المتحدة قوة عسكرية ومالية ومؤسسية تدير التحالف الغربي ثلاثي الأبعاد: الولايات المتحدة- أوروبا- اليابان، وتوزعت غنائم هذه العملية المضبوطة على الجميع، ولكن بالشكل الذي يبقى الولايات المتحدة في موقع الصدارة.

اليوم هذه القيادة التي تدير هذه المنظومة منذ أكثر من نصف قرن، تعلن انقسامها، وتختل مركزيتها. فكل قوى رأس المال الغربي العالمي تعلم علم اليقين، بالمتغيرات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العميقة، والتغيرات الاقتصادية والسياسية في الجديد الذي يولد شرقاً وجنوباً والذي خفض وسيخفض من معدل الاستغلال العالمي ومن النهب المنقول من شرق العالم وجنوبه إلى مركزه الشمالي الغربي، وهذا بدوره يزيد ويعمق حجم الأزمة الاقتصادية الرأسمالية. وهذه الحقيقة التي تعلمها الإدارة الأمريكية السابقة والحالية ليست موضع خلاف بين قوى رأس المال الغربي، بل موضع الخلاف هو كما قلنا سابقاً حول الأثمان المدفوعة وبين الأطراف التي تسعى لتقاذف الخسارة على بعضها البعض.

بين من ومن إذًا؟!

يمكن أن نقول إن الانقسام يتضح بين طرفين اثنين، الأول الذي يعبر عن نفسه بالإدارة الأمريكية الجديدة ويحاول أن يوصل الرسالة بصوت عال لقوى المال العالمي الأخرى، بأن الإدارة المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تستمر بالمعادنة

وإذا ما أردنا أن نبحت في هذه القوى فإننا سنجد الكثير من البيانات حول العائلات وأكبر الشركات، ولكن أيضاً ينبغي لتعميق وتبسيط الفكرة، علينا أن نزيل قشور رأس المال، وننظر إليه على أنه رأس مال ساع للربح بغض النظر عن نوع الإنتاج والمكان الجغرافي، متحالفاً على تنوعه في مساعه لبسط هيمنة رأس المال العالمية، وتعميق الاستغلال، ومترصداً في الآن ذاته لمنافسة مرّة بين الحلفاء تزداد حدة كلما ضاقت المسبل وزادت المخاطر على المنظومة ككل.

أزمة تاريخية وليست جغرافية

هل نقصد أن الخلافا هو بين رأس المال الأمريكي، ورأس المال الأوروبي؟! قد يكون هذا جانباً من المسألة بطبيعة الحال، فأرأس المال يتمركز في دول ويديرها ويوظف أدواتها وسلطتها بطبيعة الحال لمد أذرع هيمنته العالمية، فيرتبط مصيره بمصير هذه الدول المركزية وبمدى فشلها ونجاحها في إدارة الصراع لمصلحته، ولكن هذا ليس جوهر المسألة، بل جانباً من جوانبها فقط.

الخلافا الأميركي الأوروبي السياسي الحالي، يعكس خلافا مصالح قوى رأس المال العالمي، وتحديداً في منظومة المركز الغربي الرأسمالي، وتواجد هذه القوى ومصالحها لا ينقسم بالضرورة جغرافياً بين من هم في الولايات المتحدة، ومن هم في أوروبا، بل ينقسم بعمق على خيارات إدارة مرحلة التراجع الحتمي، الخلافا على من سيدفع الثمن الأكبر، في اللحظة التاريخية الحاسمة من عمر أزمة الرأسمالية.

انقسام رأس المال، والصراع السياسي الناجم عنه ليس جغرافياً، ولا أدل على ذلك من الحلفاء الأمريكيين للطرح الأوروبي وأعداء ترامب الداخليين العنقاء، فالصف منقسم في مركز المركز الغربي، والأصدقاء تدوي قوية لدى الحليف الأوروبي المهلهل بأزمات عميقة، تتطلب أعلى مستوى من مركزية الإدارة، بينما ترامب يقول لهم: «أميركا أولاً»!

فما الذي نعينه بالانقسام على خيارات إدارة

العسكرية وبالخروج لحروب خسارتها هي خسارة كبيرة، والربح فيها لم يعد مضموناً لا سياسياً ولا عسكرياً، وتريد هذه القوى في لحظة الصراع الحالية أن ترسي دعائم لنوع آخر من المعركة السياسية مع قوى العالم الصاعد التي فرضت نفسها اقتصادياً وعسكرياً، أي تريد التفاوض في اللحظة الحالية عليها تكون أكثر قدرة على المواجهة السياسية.

وهناك طرف آخر من قوى المال العالمي يعلم أن التراجع والتفاوض في اللحظة الحالية، يعني تحميله الحمل الأكبر من الخسائر، خسائر من العيار الثقيل قد تكون خسارة أوروبا، أو حتى خسارة اليابان في الأجل المتوسط، وهذا بدوره يدفع قوى «الطرف الحرجي» لإدامة الاضطراب وعرقلة التفاوض العالمي، عل هذا الطرف يحسن من وضعه في داخل منظومة المال العالمية الغربية، ويحمل بعض خسائره للطرف الآخر، أو ينجح «وهذا قد أصبح بعيد المنال» في الإضرار بالخصم الحقيقي، وتدمير القوى العالمية الجديدة التي تهز عرش منظومة الغرب المهيمنة.

أوروبا اليوم وقوى رأس المال المرتبطة بحكوماتها وببنية الاتحاد الأوروبي المؤسساتية، تتألم بعمق، لأن أزمة الديون في الإدارة المالية والنقدية الأمريكية، وتحتاج لتغييرات هيكلية كبرى كمحاولة أخيرة لإنقاذ الاتحاد الأوروبي، وهذا لا يمكن أن يتم بينما المركز المالي والمؤسسي القائم في واشنطن منقسم، وسيكون الثمن اندلاع أزمة الديون الأوروبية، وخسائر سياسية كبرى لقوى رأس المال المهيمنة في أوروبا...

لا يمكن قراءة أي صراع سياسي اليوم، دون العودة إلى معطى الانقسام الأميركي العميق، كتعبير عن أزمة رأس المال الغربي. ومن يتصارعون سياسياً مع ترامب في الاتحاد الأوروبي، هم أصوات طرف من أطراف الانقسام المالي الغربي الراضة لإدارة الإدارة الأمريكية الجديدة ظهرها للأزمة الأوروبية، والمخاطرة بحليف من هذا الحجم. أما على الضفة الأخرى حيث دول وشعوب وقوى اقتصادية تحاول أن تحمي نفسها من زوبعة الانهيارات الاقتصادية وجنون المركز الغربي المتأزم، فإن كل خطوة هادئة نحو الأمام في التحالفات الاقتصادية الجديدة والتهدة السياسية لمناطق التوتر، وكل زيادة في قوى الردع العسكري، هي خطوة استرداد لجزء من الثروة العالمية التي كانت تسحبها هيمنة الغرب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وهي خطوة تهز منظومة الربح العالمي شرقاً وغرباً، وتتيح فرصة للشعوب لخلق بدائلها.

لماذا تأخر أستانا؟

منذ بدء محادثات أستانا أي منذ الجولة الأولى التي صممت كطريقة لدفع محادثات جنيف، لآح أمل جديد بالتطور على صعيد الحل السياسي، وذلك لارتباط الوضع الميداني على الأرض بالحل السياسي، أي كداعم لمسار جنيف وليس بديلاً عنه.

■ عروة صعب

كان قد سبق جولات أستانا إعلان موسكو الثلاثي في الشهر الأخير من العام الفائت الذي مهد لها، حيث صدر بيان وزراء خارجية كل من روسيا وإيران وتركيا، الذي يؤكد سيادة ووحدة أراضي سوريا، كدولة ديمقراطية وعلمانية وأظهر الرأي الجامع بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية عسكرياً، حيث صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف آنذاك: «نعرب عن استعدادنا للمساهمة في وضع اتفاق، للمفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة، واستعدادنا لأن نكون الجهة الضامنة له».

فقد توصلت الجولة الأولى من محادثات أستانا التي عقدت في كانون الثاني من هذا العام بعد تنصل واشنطن من اتفاق وقف الأعمال العدائية، إلى التوافق على عدد من التدابير لخفض التصعيد في سورية من بينها تشكيل مجموعة روسية تركية إيرانية مشتركة للعمل على مراقبة نظام وقف إطلاق النار في سورية.

بينما توصلت الجولة الثانية من محادثات أستانا التي عقدت في آذار إلى الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل ثلاثية «روسية تركية إيرانية» لمراقبة وقف الأعمال القتالية وتشكيل آلية لتبادل المعتقلين، بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، بما في ذلك النساء والأطفال، كما تم الاتفاق على موقع تبادل جثامين القتلى.

وكان من نتائج الجولة الثالثة من محادثات أستانا التي عقدت في نيسان قرار إيران التوقيع على وثيقة حول الانضمام إلى اتفاقية الهدنة بصفة دولة ضامنة، والعمل على تنسيق الخرائط



تلوح في الأفق يجعل ما هو متوقع من الجولة الخامسة من محادثات أستانا متعلقاً بالتغيرات الميدانية وتطورات الأزمة الخليجية-القطرية، هذه التغيرات التي دفعت إيران وتركيا إلى طلب تأجيل هذه المحادثات، من أجل متابعة العوامل المؤثرة مجدداً كمحاولة الولايات المتحدة انشاء منطقة نفوذ لها في التنف.

إن انعقاد الجولة القادمة من أستانا يدفع إمكانية انعقاد جنيف وتحقيقه مهام ملموسة إلى الأمام، في إطار العلاقة المتبادلة والمتكاملة بين مساري أستانا و جنيف.

الأزمة إلى بؤرة يتم التمركز حولها من قبل اللاعبين الأساسيين الدوليين والاقليميين الذين لهم علاقة بالأزمة السورية.

إن هذا التطور وانعكاساته على الأرض دفع الأمور باتجاه التأجيل وخاصة التطورات الميدانية التي جرت في الفترة الأخيرة المتعلقة بانحسار داعش السريع وتقدم الجيش السوري في مختلف المناطق السورية، وانعكاس ذلك على المفاصل اللاحقة القادمة بشكل سريع.

جولة خامسة

كل ذلك بالإضافة إلى التطورات التي

الميدانية، ومسودة اتفاقية حول تشكيل فريق عمل معني بتبادل الأسرى والمعتقلين، ومسودة بيان حول إزالة الألغام في منطقة الأثار السورية. بينما توصلت الجلسة الرابعة من محادثات أستانا التي عقدت في أيار إلى اتفاق مناطق خفض التوتر الذي أثر بشكل كبير على الأرض في منح الثقة في إمكانية الوصول إلى نهايات لهذه الحرب.

تأثيرات أزمة الخليج

ساهمت تطورات الوضع السياسي الحالية التي أدت إلى نشوء أزمة الخليج في تشكيل عنصر ضاغط على مختلف الأطراف، وتحولت هذه

اختتام الاجتماعات التقنية في جنيف بمشاركة المنصات الثلاث



وكان رئيس منصة موسكو الرفيق قدري جميل، قد عبّر عن ذلك في تغريدة له على موقع تويتر قال فيها: «انتهت اليوم المفاوضات التقنية بنجاح، وأثبتت التجربة أن المنصات الثلاثة يمكن أن تتجاوز على نفس الطاولة دون تعقيدات حيث يبدي كل طرف رأيه بصراحة» وقد أصدر مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة بياناً صحفياً عن هذه الاجتماعات ظهر يوم الجمعة 16 حزيران، وفيما يلي نصه: اختتم مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية اجتماعات تقنية مشتركة عقدت على مدار يومين في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وضمت خبراء من الهيئة العليا للمفاوضات ومنصتي القاهرة وموسكو. وقد عقدت هذه الاجتماعات في إطار العملية التشاورية حول المسائل الدستورية

وانتهت ظهر اليوم أعمال الاجتماعات التقنية المشتركة حول المسائل القانونية والدستورية، والتي اشتركت فيها المنصات المعارضة الثلاث جنباً إلى جنباً وعلى طاولة واحدة، لتكون هذه هي المرة الأولى خلال الأزمة التي يجري فيها بشكل رسمي إحداث ثغرة في «الجدران الصينية» التي طالما رفعت بين هذه المعارضات.

وانتهت ظهر اليوم أعمال الاجتماعات التقنية المشتركة حول المسائل القانونية والدستورية، والتي اشتركت فيها المنصات المعارضة الثلاث جنباً إلى جنباً وعلى طاولة واحدة، لتكون هذه هي المرة الأولى خلال الأزمة التي يجري فيها بشكل رسمي إحداث ثغرة في «الجدران الصينية» التي طالما رفعت بين هذه المعارضات.

ماذا تبقى من مدينة الجلاء الرياضية خارج الاستثمار؟



سبابة في دعم كل التوجهات الاستثمارية وفي كافة المجالات والقطاعات وعلى كافة المستويات، بحكم توافقها مع سياساتها الليبرالية المعتمدة، فلا عتب بعد ذلك أن تصبح المنشآت الرياضية كغيرها من المنشآت العامة محطاً لأعين المستثمرين من القطاع الخاص، والأنكى هو أن تكون هذه الاستثمارات ظالمة وغير عادلة ناحية المردود الاقتصادي أيضاً، وفيها الكثير من الغبن كذلك الأمر، فبالبيتها تتم إجراءاتها بسرية ودون إعلان، ما يبرر الكثير من التساؤلات عن حقيقة بعض العقود الاستثمارية، ومن خلفها من المستفيدين، خاصة في ظل تعدد طرق تنفيذ هذه العقود حسب تبعيتها. ويبقى السؤال المعلق بالنتيجة: أين أصبحت وستصبح الرياضة بعد كل ذلك؟ وأية رياضة بانسنة قد يعول عليها بعد تغول تلك الاستثمارات فيها؟

الرياضية والثقافية والاجتماعية غائبة عنها، كما غابت المصلحة العامة كذلك.

شحنة الاستثمار كأولوية

في الأحوال جميعها ما من تعب في البحث عن الإجابات عن كل تلك الأسئلة، ففي الاجتماع المنعقد فيما بين رئيس الحكومة مع والاتحاد الرياضي العام بتاريخ 2017/4/8، خلص الاجتماع إلى تشكيل فريق عمل بين وزارة الدولة لشؤون المنظمات والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء والاتحاد الرياضي العام لوضع رؤية إدارية صحيحة للقطاع الرياضي وإعادة النظر باستثمار منشآت الاتحاد وتهيئة التشريعات اللازمة لتطوير عمله ووضع أسس للبنية التنموية والاستثمارية للاتحاد. الحكومة الحالية، كما سابقتها، كانت

التي كانت متنفساً للمنطقة وسكانها وزائريها.

خروج عن القانون

مدينة الجلاء الرياضية هي إحدى المنشآت الرياضية، والتي ينطبق عليها التعريف الوارد بموجب القانون رقم 8 الناظم للحركة الرياضية في سورية، الصادر بعام 2014، حيث نصت المادة 1 منه في التعريفات:

إن المنشآت الرياضية المركزية هي: مرافق للخدمات الرياضية، والبدنية، وتمارس فيها النشاطات الاجتماعية، والثقافية وفق القوانين والأنظمة ولها صفة الخدمات العامة. أمام هذا التعريف نقف حائرين أمام توصيف ما حل بهذه المدينة تعريفاً، ومنتسائل أين أصبحت صفة الخدمات العامة فيما يجري من عمليات تسليم متتابع لهذه المنشأة للقطاع الخاص، بذريعة الاستثمار والعائدات الاستثمارية، وأين أصبحت ممارسات النشاطات الاجتماعية والثقافية، كما أين هي الخدمات الرياضية والبدنية فيها؟

لعل الأهم من كل ذلك كيف تمت كل هذه التعديلات على هذه المنشأة طيلة السنوات الماضية على مرأى ومسمع أولي الأمر المؤتمنين على القوانين وتطبيقها، كما هم مؤتمنون على مصلحة البلاد والعباد؟

فحال مدينة الجلاء الرياضية لا يختلف عملياً عن بقية المنشآت الرياضية العامة الأخرى المنتشرة، سواء في دمشق أو في غيرها من المحافظات، فقد غزت الاستثمارات تلك المنشآت حتى أصبحت الغاية

نوار الحمشقي

كما لا بد لكل من مر بالمنطقة خلال السنوات السابقة، وبالفترة الأخيرة، أن لاحظ التغييرات التي طرأت عليها على مستوى تقليص المساحات الخضراء والملاعب فيها لحساب انتشار الاستثمارات الخاصة.

استثمارات جارفة

بعض الأبنية تم استثمارها من قبل بعض الجامعات الخاصة كمنشآت إدارية وقاعات دراسية للطلاب - تم اقتطاع أجزاء من أراضي المدينة من أجل إنشاء كازيتين كاستثمار خاص و عام - كما تم اقتطاع أجزاء أخرى من أجل إقامة «مول» ومطعم عصري من قبل مستثمري القطاع الخاص - كما تم اقتطاع مساحة من أجل إنشاء مدينة ألعاب كهربائية خاصة - وأخيراً تم استنزاف المساحات الخضراء استثماراً عبر انتشار الكافتريات والمطاعم والطاولات والكراسي فيها، لتقديم المأكولات والمشروبات والأراكيل - حتى بعض الملاعب المنشأة بمساحات مصغرة هي للاستثمار كذلك الأمر - ولم يبق إلا المساح التي أتت عليها التجريفات مؤخراً من أجل عمليات الصيانة والتطوير حسب ما قيل وروج عنها، ولا ندري ما هو مالها المستقبلي. والنتيجة، بعيداً عن البهرجة والديكورات والإضاءة والألوان المستقطبة، ما بقي من مدينة الجلاء الرياضية بوضعها الراهن يعتبر خارج الخدمة العامة، وكل المساحات الواسعة التابعة لها هي قيد الاستثمار الخاص، بما في ذلك المساحات الخضراء

لا بد أن كل من مر بجانب مدينة الجلاء الرياضية في المرة، قدر رأى الحفريات والورشات العاملة على التجريف فيها، بالجهات الأربع وفي داخلها، منذ عدة أشهر.



المنشآت

الرياضية

المركزية هي:

مرافق للخدمات

الرياضية،

والبدنية،

وتمارس فيها

النشاطات

الاجتماعية،

وفق القوانين

والأنظمة ولها

صفة الخدمات

العامة.

طفح جلدي في المدينة الجامعية

بالمبيدات الحشرية، بالإضافة للتنسيق مع محافظة دمشق، بشأن رش الوحدات السكنية»، مبيناً أن «النهر المتواجد بالمدينة الجامعية يساهم بتكاثر الحشرات بسبب جريانه البطيء، وتراكم القمامة فيه».

مشكلة النهر

محافظة دمشق لم تغلق النهر، ولم تجد له حلاً حتى اليوم، وبحسب واصل فإن سبب عدم إغلاق المحافظة للنهر يعود لأمور «فنية وأمنية»، مشيراً إلى أنها «ترسل فريقاً من العمال بإشراف مهندسين لتنظيف النهر كل 15 يوماً»، ما وصفه الطلاب بأنه أمر مبالغ فيه مؤكداً أنه «لا توجد دورية ثابتة لتنظيف النهر».

مشكلة انتشار الحشرات مع بداية دخول فصل الصيف مشكلة عامة في دمشق على الأقل، وتتحمل المحافظة بشكل مباشر مسؤولية عدم البدء برش المبيدات الحشرية حتى اليوم، وهذا انعكس بالضرورة على التجمعات السكنية، ومنها المدينة الجامعية، التي تعاني أساساً من «سوء الخدمات» بحسب الطلاب الذين يقطنون فيها.

حالة جرب و«فسفس»

مدير المدينة الجامعية أحمد واصل نفى بدوره أيضاً انتشار مرض جلدي بين الطلاب أو تحويل حالات إصابة إلى مشفى المواساة»، مؤكداً وجود حالة واحدة من الجرب وتم التعامل معها على حد تعبيره، لكن واصل أكد وجود تنسيق مع مشفى الأمراض الجلدية تحسباً لأي طارئ ولم ينف نهائياً انتشار «بق الفراش» بل أكد على انتشاره.

وقال واصل في تصريحات صحفية إن «ما يجري في المدينة عبارة عن انتشار للبق بشكل عام، وبق الفراش بشكل خاص أو ما يعرف بـ «الفسفس» بسبب موجة الحر»، قائلاً «تم رش الوحدة الرابعة التي اشتكت بكثرة من هذه القضية، وتم وضع جدول لرش باقي الوحدات».

وأكد مدير المدينة على وجود معاناة مع بعض الطلاب الذين يرفضون رش غرفهم، «علماً أن هذه المبيدات غير مؤذية للطلاب، ويمكن النوم في الغرفة بذات يوم الرش ولا داعي لمغادرتها، وكل ما هنالك رائحة غير مضرة فقط»، على حد تعبيره. وأشار واصل إلى أنه «يتم التواصل مع أخصائيين زراعيين ومختصين



الممكن أن تكون هذه الحالات قد تم تحويلها إلى مشفى الأمراض الجلدية».

وفي وروود الحالات إلى مشفى المواساة ليس نفي واصل في تصريحات صحفية إن «الطفح الجلدي» مجهول المصدر، بينما أكد آخرون أن المشكلة تكمن بانتشار «بق الفراش» وتقلبه بين الوحدات «نتيجة إهمال الإدارة لرش المبيدات الحشرية».

ما زالت المدينة الجامعية في منطقة المواساة في دمشق تعاني من المشاكل الخدمية، وبين الحين والآخر تتأثر قضايا عديدة منها قديمة ومستمرة ومنها ما هو جديد، ورغم تعاقب الإدارات على المدينة، إلا أنه لا حلول جذرية حتى الآن.

حازم عوض

ففي كل عام تكثر الشكاوى عن عدة مشاكل مثل: محسوبيات توزيع الغرف وعدد الطلاب في الغرفة، ومشاكل الصرف الصحي والمياه الساخنة والكهرباء والمصاعد والمكتبات وغير ذلك.

لكل مجموعة من المشاكل موسم خاص، ففي الشتاء يبرز بعضها وفي الصيف يبرز البعض الآخر، ومنها ما هو مستمر في الشتاء والصيف، لكن هذا الصيف برزت مشكلة جديدة، لم تطرح سابقاً، فقد تناقلت صفحات مواقع تواصل اجتماعي صوراً لما قالت: إنهم طلاب مصابون بطفح جلدي مجهول السبب.

وباء جلدي!

وبحسب ما نشر الطلاب على مواقع التواصل الاجتماعي: إن «حالات وباء تم وحدات السكن الجامعي،

طيارون «ع الرفض»

قيد انتهاء الصلاحية الفنية!



ما زالت معاناة الطيارين العاملين على طراز ATR، منذ توقف هذا الطراز عن العمل في مؤسسة الطيران العربية السورية، قائمة حتى تاريخه، علماً أن هذه المعاناة مستمرة منذ شهر تشرين الثاني 2015 تقريباً، وحتى الآن.

عاصي اسماعيل

معاناة هؤلاء الطيارين لم تقف عند حدود العائدات المادية جراء هذا التوقف بل والأهم من ذلك هو الوضع الفني لهم، من أجل المحافظة على أهلية الطيارين.

تراجع الوضع الفني للطيارين

هؤلاء الطيارون متوقفون عن العمل تماماً منذ التاريخ المبين أعلاه، وعند مطالبتهم بالنظر بوضعهم وبمعاناتهم، وبضرورة استئنافهم لدورات الطيران التشبيهي من أجل المحافظة على أهليتهم للطيران، يكون الجواب الحاضر إن تكاليف هذه الدورات مرتفعة والمؤسسة غير قادرة على تحملها، وبأنهم يتقاضون مستحقاتهم دون عمل، وكأنهم المتسببون في هذا الأمر والمسؤولون عنه.

هذا الحال من التوقف عن العمل أدى إلى تراجع الوضع الفني للطيارين على هذا الطراز جميعهم، نتيجة الانقطاع الطويل عن الطيران، والمعتمد أساساً على الممارسة العملية، وعلى الرغم من التحذير من أن الوضع الفني لهؤلاء أصبح غير محقق لشروط التشغيل الآمن وسلامة الطيران، إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً من أجل حل هذه المشكلة وإنهاء تلك المعاناة بشكل جدي.

توجيهات وزارية لم تنفذ

هذا الواقع من المعاناة واللامبالاة، استعدى من هؤلاء أن يراجعوا وزير النقل في تشرين الثاني 2016، أي بعد عام تقريباً من بدء المشكلة، شارحين مشكلتهم، وتوجت مطالبهم بتوجيه من قبل الوزير في حينه إما بنقلهم إلى طراز «الإيرباص» A-320، أو البدء بإرسالهم لدورات الطيران التشبيهي على الطراز ATR، ولكن على الرغم من توجيه الوزير إلا أن

واقعه لم يتغير، وبقي حالهم على ما هو عليه! وفي شهر نيسان 2017 عاد هؤلاء وراجعوا وزير النقل مرة أخرى، حيث وجه بإرسالهم فوراً إلى دورات الطيران التشبيهي، وإن كلاً منهم بحاجة إلى تدريب لمدة 24 يوماً في مركز الطيران التشبيهي في مدريد، ثم بحاجة إلى تدريب كامل على الطيران العملي على الطائرة. وبناءً عليه صدر قرار بإيفاد 27 طياراً، على أن يتم إيفاد طاقم واحد «طيار قائد وطيار مساعد» في كل مرة، وذلك بسبب وجود مدرب واحد فقط هو من سيقوم بتدريب الطواقم جميعها في مدريد، ثم سيقوم بالتدريب العملي على الطائرة للطيارين جميعهم، وذلك يعني أن المدة الإجمالية لانتهاء عمليات التدريب التشبيهي ستستغرق مدة طويلة لحين الانتهاء منها. كما تم بتوجيه من الوزير أيضاً إقرار تحويل ثمانية طيارين قادة، وثلاثة طيارين مساعدين من طراز ATR إلى طراز «الإيرباص» A-320، ولكن قرار الإيفاد صدر بثلاثة طيارين قادة وثلاثة مساعدين فقط، مع إهمال الخمسة الباقين مما تم إقراره بالتوجيه الوزاري، مع العلم أن قرار الإيفاد المذكور نفسه لم ينفذ كذلك الأمر أيضاً!

توجيهات إدارية متناقضة

دراسة سابقة أعدتها المؤسسة قبيل ردها بطائرة «الإيرباص» A-340، قضت بأن يتم تحويل عدد من طياري الطراز «الإيرباص» A-320 إلى طراز «الإيرباص» A-340 الجديد، على أن يتم تعويض النقص بطراز «الإيرباص» A-320 من طراز ATR المتوقف عن العمل، حيث تم اقتراح 12 طاقم «طيار قائد وطيار ومساعد»، وتم تخفيضه لاحقاً إلى ثمانية أطقم.

ولكن عند قدوم الطائرة «الإيرباص» A-340 صدر قرار يجيز بموجبه لطياري طراز

«الإيرباص» A-340 بالاحتفاظ بشهادتهم على الطراز «الإيرباص» A-320، والسبب هو امتناع هؤلاء عن ترشحهم على الطراز الجديد، وذلك لأسباب مادية، والذي أدى بالنتيجة إلى أن طياري طراز ATR بقوا مستمرين بالتكدس دون عمل.

القطاع الخاص وراء الأسباب المادية!

الأسباب المادية التي جعلت طياري الطراز «الإيرباص» A-320 لا يرغبون بالترشح للعمل على الطراز «الإيرباص» A-340، هو أن شركة أجنحة الشام الخاصة مالكة لطائرات من الطراز «الإيرباص» A-320، وهؤلاء الطيارين يقومون بالمداورة الشهرية بتنفيذ رحلات على طائرات هذه الشركة الخاصة، ويتقاضون أجراً مادياً لقاء ذلك.

سابقة غير مبررة

المؤسف أن المؤسسة كأنها تهتم بمصلحة طياري طراز «الإيرباص» A-320 المادية والفنية، على حساب مصلحة طياري الطراز ATR، علماً أنهم جميعاً من ملاكها ولها، فلماذا تمنح هؤلاء ميزة الاحتفاظ بشهادتين للعمل على طرازات مختلفة، بينما تمنع مثل هذه الميزة عن طياري الطراز ATR، الذين بأمرس الحاجة للنظر بوضعهم، وخاصة على المستوى

الفني والأهلية للطيران. علماً أن ميزة الاحتفاظ بطرازين سابقة لم تحدث بتاريخ المؤسسة، إلا على نطاق ضيق ولفترة محدودة ولأسباب موضوعية، وبأن مثل هذا الإجراء يتم عادة عند وجود نقص في عدد الطيارين الأمر الذي لا ينطبق على طياري المؤسسة حالياً.

الآتي اعظم!

لعل ما سبق هو أحد أوجه معاناة السورية للطيران، المسطر والمدون بموجب كتب رسمية، والتي من المفترض أن تكون قيد المعالجة، بعيداً عن مبررات الحصار والوضع المادي والتمويلي، الذي بات شماعية تعلق عليها المسؤوليات، وتبعد الشبهات عن مواقع الترهل والمحسوبية.

ولكن بالمقابل يمكن القول إنه من المتوقع أن تزداد هذه المعاناة باختلاف أوجهها وأشكالها، وعلى المستويات كافة، كلما تغول الاستثمار الخاص أكثر في هذا القطاع الحيوي والهام، وكلما تم المضي بعمليات إعادة الهيكلة لهذا القطاع تحت يافطات التشاركية، وغيرها من الإجراءات التشريعية والإدارية الأخرى، تنفيذاً للسياسات الليبرالية المحابية للقطاع الخاص والمستثمرين، على حساب مصلحة مؤسسات الدولة وشركاتها والعاملين فيها.

مؤشرات رقمية تراجعية

حسب البيانات المعلنة عبر موقع وزارة النقل إن عدد العاملين في قطاع النقل الجوي بعام 2016 بلغ 5880 عاملاً، موزعين بين المؤسسة العامة للطيران المدني ومؤسسة الطيران العربية السورية، بواقع 3925 عاملاً في مؤسسة الطيران العربية السورية، و 1955 في المؤسسة العامة للطيران المدني، في حين كان العدد الإجمالي بعام 2012 يبلغ 8259 عاملاً، أي بانخفاض قدره 2376 عاملاً.

عدد الرحلات الدولية للطيران السورية «داخلي- خارجي» بلغ بعام 2016، 1276 رحلة خارجية، بمقابل 822 رحلة داخلية، وبإجمالي رحلات 2098 رحلة، في حين كانت بعام 2012 بواقع 3466 رحلة خارجية، بمقابل 2522 رحلة داخلية، وبإجمالي رحلات بلغ 5988 رحلة، أي بانخفاض إجمالي وقدره 1368 رحلة.

الترفيق سبب لارتفاع الأسعار!



إثر تدهور الواقع الأمني في البلاد، نتيجة تداعيات الحرب والأزمة وانتشار السلاح والمسلحين، طالت الفوضى وانعدام الأمان آليات وطرق نقل السلع والبضائع على الطرقات العامة، ليس بين المدن والمحافظات، وحتى في داخلها أحياناً.

■ سمير علي

بناءً عليه تم «إبداع» ما سمي بالترفيق! كآلية ضمان مرور السلع والبضائع على الطرقات بأمان، وذلك لقاء بدل نقدي، دون تحديد آلية واضحة في ضبط هذه العملية ومآلاتها.

مقدمات ونتائج

مع انتشار السلاح والمسلحين، بمختلف تسمياتهم وتبعياتهم، ازدادت عمليات السطو على البضائع المنقولة بين المحافظات، أو احتجازها، بالإضافة إلى عمليات خطف السائقين، مما أثر سلباً على عمليات النقل وأصحاب البضائع والسائقين، كما كان انعكاسها السلبي الأكبر على حساب المستهلكين، سواء على مستوى توفر السلع، أو على مستوى أسعارها.

وكانت تجري بعض المساومات بين أصحاب البضائع مع القائمين على عمليات الاحتجاز لتلك البضائع، أو المختطفين للسائقين، من حملة السلاح بتنوع تسمياتهم، حيث كان هؤلاء يطالبون بقدية نقدية لقاء فك احتباس هذه البضائع والسائقين، وصلت لمبالغ كبيرة في بعض الأحيان، مما فسح المجال لإبداع فكرة الترفيق الأمني للسيارات المحملة بالبضائع على الطرق العامة بين المحافظات لقاء بدل نقدي، يضمن بموجبه القائم بعملية الترفيق سلامة وصول سيارات البضائع إلى النقطة المتفق عليها مع صاحب البضاعة، مع ضمان مرورها عبر الحواجز المنتشرة على تلك الطرقات، بما في ذلك الحد من إجراءات التفتيش التي تقتضي أحياناً تنزيل البضاعة، ووصلت تلك المبالغ إلى مئات الآلاف من الليرات السورية لكل سيارة، في الكثير من الأحيان.

مصدر للنزاع وشريحة مستفيدة

هذه الإجراءات، غير المضبوطة وغير المشرعة، باعتبارها أصلاً كانت عبارة عن شكل ارتجالي غير مدروس، كانت

سبباً في توسيع رقعة القائمين على عمليات الترفيق، هكذا...

فكل طريق عام يمكن أن يحسب على جهة معينة، وكل نقطة انطلاق أو وصول كذلك الأمر، مما فاقم من مشاكل نقل البضائع على الطرقات، كما زاد من التكاليف المرتبطة بهذه العملية، كما كانت مبرراً في رفع وزيادة الأسعار على المستهلكين بالنتيجة.

لقد صارت هذه الآلية سبباً إضافياً معززاً لآليات الفساد القائمة سلفاً، ومصدراً جديداً للنزاع، حيث خلقت شريحة جديدة من أثرياء الحرب المستفيدين، الذين أثروا على حساب الانفلات الأمني وأصحاب البضائع والمستهلكين، بذريعة الحماية، وقد تحول مضمون الفكرة من حيز الحماية إلى حيز الإتاوة والخوة أحياناً، دون رقيب أو حسيب، وإلا فإن البضائع يمكن أن تنهب وتسرق، أو تتلف على الطرقات بنتيجة التأخر المتعمد بإجراءات تفتيشها، وغيرها من الأساليب الأخرى التي تفرض على أصحاب البضائع الالتزام بما تملبه عليهم بعض الحواجز بذريعة الترفيق أو غيرها من النزاع.

معركة مستترة ومكشوفة

المنتجون من الصناعيين والفلاحين والحرفيين وغيرهم، بالإضافة إلى المستوردين، كانوا يواجهون الخلاف والصدام الدائم مع القائمين على عمليات الترفيق، في معركة مستترة ومكشوفة، مع انعدام التوازي بين قوى طرفيها، على مستوى تحديد المبالغ النقدية لقاء هذه العملية بسبب عدم مشروعيتها، وخاصة بعد أن استتب الأمان في الكثير من الطرق بين المحافظات، وأصبحت تحت سيطرة أجهزة الدولة، ولم يعد هناك من مبرر لاستمرار فرض هذه الآلية.

لقد تدمر واعترض العديد منهم، بالشكل الرسمي وغير الرسمي، على استمرار العمل بهذه الآلية، والتي أصبحت كأنها أمر واقع لا فكاك منه، بحكم الاستفادة

المادية التي تجنيها تلك الشريحة الجديدة من المستفيدين منها، ومن خلفهم، وقد ارتفعت أصوات هؤلاء، وتكاثرت مطالبهم من أجل وضع حد لبعض الحواجز التي تفرض استمرار إجراءات الترفيق على بضائعهم، كما تم عرض المشكلة في مجلس الشعب أيضاً في وقت سابق.

الأمن والأمان موضوع سيادي

مطلع العام اعترفت الحكومة أخيراً بوجود المشكلة، لكنها اعتبرت الترفيق غير الزامي، مع وجوب التبليغ عن الحواجز التي تقوم بالإلزام به.

ومؤخراً تم التعميم، من قبل اللجنة الأمنية والعسكرية بحلب، بإلغاء العمل بنظام الترفيق للشاحنات داخل مدينة حلب وخارجها، على أن كل مخالفة لذلك تستوجب المسؤولية.

ومع ذلك ما زالت المشكلة قائمة، كما مازالت تداعياتها وانعكاساتها تطال المستهلكين كمحصلة نهائية، باعتبار أن أصحاب البضائع سيمثلون كافة تكاليفهم للمستهلك من كل بد.

والأنكى من ذلك أن البعض بدأ يطرح فكرة قوننة الآلية عن طريق الترخيص لشركات خاصة من أجل القيام بمهام الترفيق الأمني للبضائع على الطرقات بين المحافظات، كمحاولة لتشريع ثراء البعض من المستثمرين على حساب الأمان، كما على حساب المستهلكين، ولا عجب أن نسمع بناء عليه عن

وجود مستثمرين أمنيين للطرقات من القطاع الخاص مستقبلاً، أو في القريب العاجل ربما، لتصبح الإتاوة والخوة على الطرقات مشرعة، في الوقت الذي من المفترض أن عوامل الأمان ازدادت، وبالتالي انتهى مبرر الفكرة أصلاً.

كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن موضوع الأمن والأمان العام وحماية الممتلكات الخاصة هي أصلاً من واجبات الدولة، ولا يجب أن تكون مجالاً للاستثمار والثراء.

الترفيق قانوناً

الترفيق بالتعريف المتفق عليه دولياً هو «الترفيق الجمركي» الذي يقضي بأن تخضع السيارات الشاحنة الأجنبية، التي تحمل دفتر «تير» المعمول به كنظام عالمي بمسمى «الترانزيت»، إلى نظام الترفيق الجمركي على الطرقات، بحماية جمارك كل دولة، من أجل عدم التعرض لها من قبل السارقين، كما ويقلل من عمليات التفتيش للبضائع، عبر تطبيق وسائل معيارية دولية خاصة بذلك ومتفق عليها، علماً أن هذا الإجراء يتم دون مقابل، باعتباره من مهام السلطات الجمركية.

وهذا النظام لا يمكن بحال من الأحوال أن يطبق على السيارات الشاحنة المحلية، التي تنقل البضائع على الطرقات داخل المدن، أو بين المحافظات.

مجموعات الترفيق تحط من هبة الدولة

حسب بعض وسائل الإعلام، قال رئيس اتحاد غرف الصناعة: إن الترفيق أصبح سبباً مباشراً في ارتفاع الأسعار وفي هروب الصناعيين وعرقلة عجلة الإنتاج، في الوقت الذي من المفترض فيه بدء التعافي والحراك الاقتصادي والإنتاجي، وأن ظاهرة الترفيق تحولت إلى خطر حقيقي يهدد الصناعيين والمنتجين، واصفاً الترفيق بالمهزلة الحقيقية، وداعياً الحكومة إلى وضع حد نهائي لها. بالمقابل فقد أشار إلى ضرورة قوننة الترفيق ومنحه لشركات تعمل وفق القانون!

«مالي شغل بالسوق.. مريت أتصور»!



أو وسيطاً لبيع الجملة ولنصف الجملة، متحكماً بالشكل العملي في العرض والطلب والسعر والمواصفة والجودة، على حساب المستهلكين مادياً وصحياً، فعلى الرغم من المسؤولية الملقاة على عاتق بائعي المفرق، إلا أن مسؤولية هؤلاء الحيتان أكبر وأهم وأعق وأكثر تأثيراً على حياة المستهلكين ومعيشتهم.

الإطلاع على الواقع الاقتصادي في الأسواق لجهة توفر السلع وألية العرض والطلب والأسعار ومدى الالتزام بالنشرة التموينية والقدرة الشرائية وضبط المخالفات والتجاوزات، وغيرها من المهام الملقاة على عاتق الجهات الرقابية الرسمية العديدة، يجب أن تبدأ من الموردين الكبار، مروراً بالحلقات الوسيطة، وصولاً لبائعي المفرق ومقدمي الخدمات، وبشكل دائم وغير ارتجالي أو لغايات إعلامية، بالإضافة لأهمية إغلاق مسار الفساد التي ينفذ منها البعض من هؤلاء، عبر بعض الفاسدين من المنتفعين في الجهات المسؤولة عن العملية الرقابية ومتابعتها، فكل ما عدا ذلك لم يجد نفعاً طيلة السنوات السابقة، كما لن يجدي نفعاً باستمراره على نفس المنوال حالياً.

باعتبارها «مخالفة»، ولكنها في واقع الحال لا تقدم أو تؤخر على مستوى عمليات التسوق والعرض والطلب، حيث لم تتجاوز تلك العملية عن كونها «تفشييش» لا أكثر بالنتيجة.

الحيتان الكبار أهم

ما من شك أن الجولات الميدانية تحقق بعض النتائج الإيجابية «المؤقتة» في ضبط بعض المخالفات في الأسواق، ولكنها غير كافية بالواقع العملي في لجم المخالفات المنتشرة بشكل دائم، وردعها ومحاسبة المسؤولين عنها، كونها حتى تاريخه تأخذ شكل العمل الارتجالي ذي الطابع الإعلامي، والترويجي «الرقمي» المتمثل بعدد المخالفات المضبوطة، أكثر من كونها عمليات متابعة دائمة، بما في ذلك، ولعله الأهم، متابعة المصدر الأساسي لبعض المواد والسلع في الأسواق، وخاصة على مستويات المواصفة والجودة والسعر، حيث إن المسؤولية الأساس في ذلك تقع على عاتق هؤلاء أكثر من كونها على عاتق بائعي المفرق الأخير في علاقته مع المستهلك، فيما يبقى المورد الكبير مختفياً وبعيداً عن الأنظار، كما عن المتابعة والمحاسبة، سواء كان منتجاً أو مستورداً أو مهرباً.

الجولات

الميدانية

تحقق بعض

النتائج الإيجابية

«المؤقتة» في

ضبط بعض

المخالفات

في الأسواق

ولكنها غير

كافية بالواقع

العملي في

لجم المخالفات

المنتشرة بشكل

دائم.

كانت شبه معدومة، طيلة وجود ممثلي الجهات العامة من الرسميين في السوق، حيث ما لبث هذا الواقع أن عاد لما كان عليه، بمجرد انتهاء الجولة الرسمية، باعتبار أن أصحاب المحال المغلقة كانوا متواجدين قرب محالهم، والبسطات كانت قد سحبت إلى بعض هذه المحال، أو إلى الحارات الفرعية، وفي بعض المنازل المتداخلة مع السوق في الحي.

أما الانعكاسات المباشرة لما بعد الجولة فهي أن الأسعار في السوق أصبحت مرتفعة أكثر لبضعة ساعات لاحقة، وخاصة للخضار والفواكه، بحكم زيادة الطلب وقلة العرض، وذلك لانعدام وجود البسطات، وتأخر وصول البضائع، بحكم التواصل المتواتر مع ناقلي البضائع من قبل أصحابها، سواء البسطات أو المحلات، بالتزيت لحين فض الجولة وانتهائها، ما أخر وصول بعض البضائع إلى السوق في مواعيدها المعتادة صباحاً.

بالمختصر المفيد، ما إن انتهت الجولة، استعاد السوق حركته المعتادة، عرضاً وطلباً وتسوقاً وبيعاً وشراءً وفقاً للأسعار «الرائجة» بعيداً عن غايات الجولة وأهدافها المرجوة، إعلاماً وإعلاناً، كما عادت البسطات والإشغالات المخالفة، «وكانك يا أبا زيد ما غزيت».

ممارسات «تفشييشية»!

الملفت في الجولة هي بعض الممارسات من قبل عناصر المحافظة والبلدية، المشاركين فيها، والذين استعاضوا عن مصادرة البسطات، بسبب ندرتها، بالعمل على إزالة بعض ما وصلت إليه أيديهم من «الشوادر وواقيات النايلون والمشمع» الممتدة فوق بعض المحال، أو الواسلة بين طرفي المحال المتقابلة في السوق، كمظلات واقية، سواء للمحال نفسها أو للمتسوقين من المواطنين، والتي تقي هؤلاء حر شمس الصيف الحارقة، وأمطار الشتاء، وذلك عبر إتلاف وتمزيق هذه الواقيات، وعلى مرأى ومشاهدة المسؤولين الرسميين،

تعجبت أثناء جولة تسوقية، في سوق الشيخ محيي الدين صباح يوم الأحد 2017/6/10، أن غالبية المحلات كانت مغلقة، وانعدام وجود بسطات الخضار، على غير العادة.

■ عادل ابراهيم

رغم الازدحام في المكان، والجمهرة الكبيرة المتحركة أمامي، إلا أن حركة البيع والشراء في السوق كانت شبه متوقفة، والسبب حسب ما تبين لاحقاً، وجود جولة تفقدية شملت ممثلي العديد من الجهات الرسمية المسؤولة عن توفر السلع مواصفاتها وجودتها وسعرها.

البعض لم يكن محظوظاً

الجمهرة المتحركة لم تكن من المواطنين المتسوقين، بل كانت عبارة عن بعض المسؤولين المتجولين في السوق، الذين قاموا بجولة ميدانية تفقدية بغاية الإطلاع على الواقع الاقتصادي في السوق لجهة توفر السلع وألية العرض والطلب والأسعار ومدى الالتزام بالنشرة التموينية والقدرة الشرائية وضبط المخالفات والتجاوزات، حسب ما روج لهذه الجولة، وقد ضمت ممثلي التموين والصحة والمحافظة، وغيرهم من المسؤولين الآخرين، مع كاميرات التصوير والإعلام.

الجولة أعلاه حصدت وضبطت بعض المخالفات، «لحوم حمراء وبيضاء فاسدة ونقص في البطاقات الصحية وعدم الإعلان عن الأسعار، وتعرض بعض المواد الغذائية للغبار، ووجود مواد غير معروفة الصلاحية والمصدر» كما تم ضبط مخالفات إشغال رصيف، وذلك للبعض ممن لم يحالفه الحظ ويستتدرك الإغلاق قبل وصول «الجمهرة الرسمية إليه».

«كانك يا بوزيد ما غزيت»

واقع الحال المشاهد يوضح أن غالبية المحال كانت مغلقة، كما كانت البسطات غير موجودة، وحركة البيع والشراء

شكوك مرضية في مياه معربا

■ مراسل قاسيون

فقد تفاعل هؤلاء الأهالي مع المادة التي سبق أن تم نشرها عبر قاسيون بالعدد السابق بعنوان: «معربا شح مياه وإهمال»، وبادر بعضهم بالاتصال من أجل إيصال مضمون شكواهم الجديدة، خاصة وأن لها انعكاسات صحية خطيرة عليهم.

شكوك بالمصادر العامة

بحسب أحد المخابر الصحية في البلدة فقد تم تسجيل عشرة حالات كانت النتائج التحليلية فيها إيجابية بالإصابة بجمي «التيفوئيد»، خلال الأيام القليلة الماضية. وهذا الرقم المرتفع خلال تلك الفترة الوجيزة أكد الشكوك لدى بعض

وردت إلى قاسيون العديد من الشكاوى من أهالي بلدة معربا حول بدء ظهور وتفشي حالات الإصابة بجمي «التيفوئيد» فيها.



الأهالي بأن مصدر هذه الحمى يمكن أن يكون عاماً، ومع واقع إغلاق المدارس وانتهاء الموسم الدراسي، فقد توجهت تلك الشكوك لمصادر المياه، إما عبر الشبكة العامة، أو عبر الصهاريج التي تعمل على تزويد البيوت بتلك المادة، مع عدم إمكانية التأكد من هذه الشكوك في لعدم وجود نظام مراقبة للمياه في وحدة المياه بالبلدة، وذلك حسب ادعاء الأهالي.

اللازم بشكل فوري، وبحال عدم معرفة الأسباب الحقيقية لانتشارها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويقها ومعالجتها وعزلها. بدورنا ننشر مضمون شكوى الأهالي، ونضم صوتنا إلى مطلبهم بضرورة رصد الحالة من قبل المراكز الصحية الموجودة في البلدة، وفي محيطها، ومن قبل مديرية الصحة بريف دمشق، لمتابعتها مع العلاجات اللازمة قبل زيادة انتشارها وتفشيها، بالإضافة لمعرفة أسباب الانتشار ومصدره من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، وخاصة في حال كانت المياه هي المصدر لتلك الآفة المرضية.

الخشية مشروعة والمتابعة ضرورية

الخشية لدى الأهالي من زيادة تفشي حالات الإصابة بتلك الحمى في البلدة، وذلك كون حمى «التيفوئيد» من الأمراض المعدية والخطيرة بحال عدم رصدها ومتابعتها بالعلاج فيها.

برسم مديرية صحة ريف دمشق ومحافظة الريف ومؤسسة المياه فيها.

لا تنفصل القطاعات الاقتصادية عن بعضها البعض، ولكن لقطاعات معينة ميزة الرافعة الاقتصادية، بجملة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى، وكذلك هو قطاع النقل والمواصلات...

«الفرص الضائعة»

في النقل السوري براً وبحراً..



1970-1990 لتزداد بنسبة 70% وتحديداً الأتوستراتات، تباطأت عملية توسعها في العشرين سنة اللاحقة لتتوسع بنسبة 37% فقط، وعملياً الطرق الرئيسية لا تشكل إلا نسبة 10% من مجموع الطرق، أما الأتوستراتات فلا تشكل إلا نسبة 2% من مجمل الطرق الإسفلتية والمعبدة! وهذه النسب المنخفضة للطرق المخدومة بشكل جيد، تعكس هدراً كبيراً نتيجة الكلف الأعلى في استهلاك الطاقة وتكاليف النقل... إن مراقبة كم البضائع المنقولة عام 2010 ومقارنتها يوضح أهمية الموقع السوري غير المستثمرة، فعملياً كم البضائع المنقولة وسطيياً على الكيلومتر خلال سنة بلغ: 2030 طن، بينما البضائع المنقولة على الكيلو متر في تركيا تبلغ أربعة أضعاف الحمولة السورية، وهذا قد يبدو طبيعياً بالقياس إلى الناتج المحلي التركي الذي بلغ حينها قرابة 13 ضعف الناتج السوري، ولكنه يدل أيضاً على أن قطاع النقل السوري ينقل بضائع بنسبة هامة بالقياس إلى الناتج السوري المنخفض، ما يضيف دلالة على مزايا الموقع الجغرافي والإمكانات الكامنة في شبكة نقل البضائع الإقليمية، فقطاع النقل السوري لا يتغذى بالناتج

2010. والمقارنة مع تركيا ذات ميزات الموقع المشابهة تقريباً وأسطول شحن بري استثنائي توضح بعضاً من المشاكل. البنية الطرقية في سورية متخلفة بالمقارنة مع البنية التركية، ولا تتيح بنى النقل التحتية السورية الاستفادة الكاملة من الجغرافيا. فإذا ما أخذنا مؤشراً كمياً فإن كل كيلو متر مربع من مساحة البلاد يخدمها وسطيياً 340 متر فقط من الطرق الإجمالية الإسفلتية المعبدة وحتى الممهدة فقط، والكثافة السكانية هي 350 نسمة على كل كيلو متر من طرق النقل السورية. بالمقابل فإن كل كيلو متر مربع من مساحة تركيا يخدمها وسطيياً 450 متر من الطرق، وبكثافة 222 نسمة في الكيلومتر الطرقي، أي طرق أكثر وكثافة سكانية أقل على الطرق. أي أن شبكة النقل الطرقية في تركيا بالقياس إلى المساحة الجغرافية تزيد عن مثيلتها في سورية بنسبة 28% ما يعني أننا بحاجة إلى زيادة شبكة طرقنا كمياً بمقدار الربع على الأقل لنصبح قريبين من الوسطي التركي. شبكة الطرق السورية التي تطورت بنقلات سريعة خلال الفترة بين

إن 67% من مساحة البلاد تخدمها قرابة 30% من خطوط النقل فقط!

ولكن مع خصوصية إضافية تتعلق بالموقع الجغرافي لسورية، وفي اللحظة التاريخية من تطور اتجاهات التجارة والاقتصاد العالمي. فسورية هي واحدة من بوابات الساحل الشرقي للمتوسط، مع ميزة الربط المباشر للموانئ مع الشرق دون حدود، وهي الميزة التي لا تتوفر في الموانئ اللبنانية والفلسطينية. كما أن الموانئ السورية في اللاذقية وطرطوس هي الأقرب جغرافياً إلى المراكز الكبرى في الشرق، وتحديداً في الصين بالقياس للموانئ التركية، وهي الأقرب بالربط بين أوروبا ومدن الخليج العربي الكبرى ووسط آسيا. وإن كانت هذه حقيقة دائمة، إلا أن ظرف الاقتصاد العالمي حالياً، والمشاريع الاستراتيجية الكبرى للنقل والربط بين آسيا وأوروبا التي تقودها الصين بالدرجة الأولى، تجعل هذه الحقائق الجغرافية فرصاً كبيرة في المستقبل القريب. وإذا ما نظرنا إلى أرقام قطاع النقل في سورية فإنها تبدو جيدة نسبياً، ولكن يتضح أن ميزات الموقع هي الرافعة الأساسية لنسبة 13% لقطاع النقل من الناتج المحلي الإجمالي السوري، وناتج يقارب 7,8 مليار دولار في عام

قاسيون

عملياً النقل عتبة أساسية بالتنمية الاقتصادية، بل وفي حل المشكلات الديمغرافية، فنقل أفضل وأسرع قد يحل مشكلة تاريخية بالهجرة من الريف إلى المدينة، حيث يتوقع أن ثلثي البشرية ستسكن المدن في 2025، كما أن الطرق تتيح إنشاء حواضر اقتصادية وسكانية جديدة، بمستوى نشاط اقتصادي وعائدية أعلى، هذا عدا عن التأثيرات الاقتصادية المباشرة للوفر في كلف نقل البضائع، التي تشكل 13% من وسطي استهلاك الأسر عالمياً، والإيرادات من عوائد النقل الدولي والعبور، كما أن التغييرات الكبرى الجارية في بنية النقل التحتية المعتمدة على نقل أجدى بسرعة أعلى وكم أكبر، بدأت تفتح البوابات على إغلاق واحدة من أهم مشكلات التلوث البيئي، حيث يساهم قطاع النقل بنسبة 64% من استهلاك النفط، وبنسبة 23% من انبعاثات غاز CO2 الناشئة عن قطاع الطاقة عموماً.

طرقنا القديمة والقليلة..

ما ينطبق على أهمية النقل عالمياً، ينطبق على قطاع النقل في سورية،

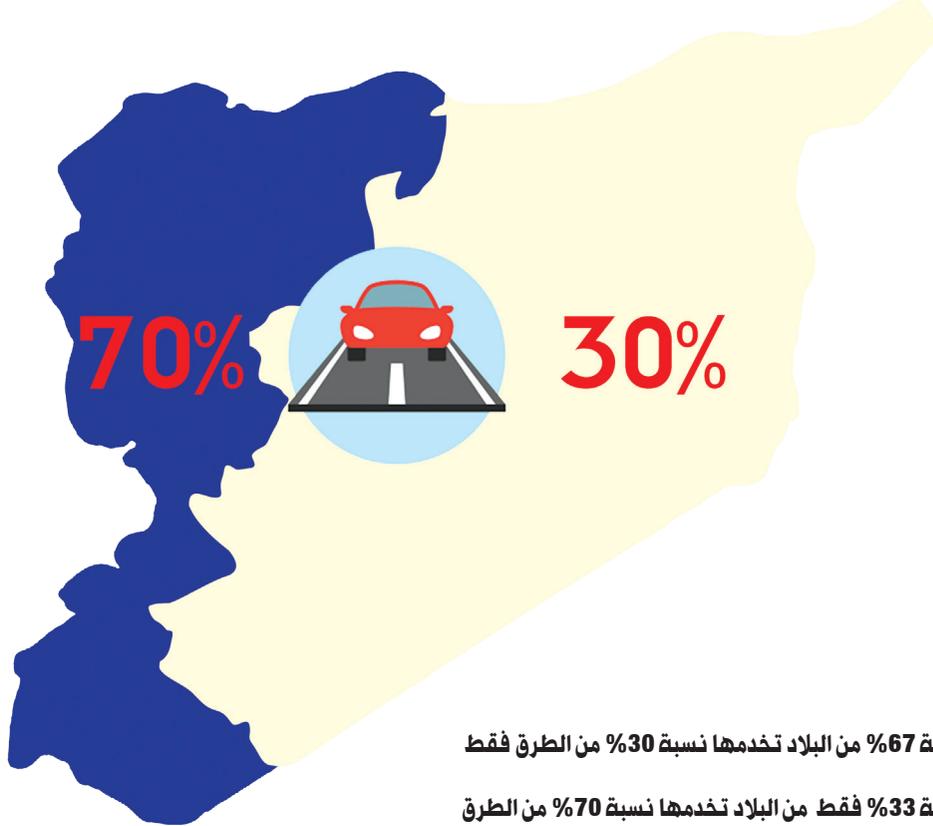
350 نسمة / كم

كل 350 مواطن سوري يخدمهم طريق بطول كيلو متر وسطياً، ولكن الطرق الرئيسية كل كيلو متر منها يستطيع أن يخدم 3400 نسمة وهي كثافة عالية.

340 م / كم

كل كيلومتر مربع من المساحة الجغرافية السورية يخدمه وسطياً 340 متر من الطرق الاسفلتية والمعبدة، ولكن يخدمه ثلاثة أمتار فقط من الطرق الرئيسية!

«اللاعادلة الطرقيّة» في سورية



للمستثمرين. حيث لا تسمح أعماق الأرصفة المتاحة في مرفأي طرطوس واللاذقية حالياً باستقبال سفن الحاويات التي تزيد حمولتها المعيارية عن 2000 حاوية والتي باتت تشكل حوالي 50% من أسطول نقل الحاويات العالمي، حيث أن ضعف قدرات المرفأ على الاستقبال والتحميل والتخزين والنقل والتخديم، تغطي على أهمية وميزات موقعه. زيادة قدرات المرفأ السورية هي محور أساسي في تفعيل ميزة الموقع، حيث أن النقل البحري هو جزء أساسي وأكثر فعالية في خط النقل الدولي بسك الحديد الذي سيصل الشرق بالغرب عبر البر الآسيوي وصولاً للبحر المتوسط، والذي سيأخذ الكثير من حصة النقل البحري الجنوبي عبر بحر الصين والمحيط الهندي وصولاً إلى البحر الأحمر فالبحر المتوسط.

في الساعة، كان من الممكن أن يتم بـ 4 ساعات فقط، بينما يحتاج على الطرق أكثر من 12 ساعة.

«الفرصة كبيرة والمرفأ فقير»

لميناء طرطوس ميزات تنافسية عديدة بالقياس إلى موانئ شرق المتوسط والموانئ التركية، فالموقع وعقدة الوصل المرورية وإمكانية الإرتباط بالسكك الحديدية مع عقد مرورية في الشرق السوري، تتوسط المعابر الشرقية مع الأردن والعراق كما من خنيفيس وبيجار، بالإضافة إلى عدم وجود حدود سياسية وطبيعية يجعله شديد التميز. ولكن ما من خطة نقل وطنية عملت على إحداث نقلة نوعية في وضع المرفأ وتعميق أرسفتة، حيث أن الشراكة التي تمت في وقت سابق على أساس التطوير، انتهت بتسليم الرصيف الأفضل

بعدها لتحسن قليلاً وتصل إلى قرابة 3,6 مليون راكب خلال عام 2009.

توفر خطوط النقل الحديدية في كلفة النقل على البضائع، حيث أن استهلاكها في نقل البضائع ربع استهلاك الشاحنات، وتحقق وفر في نقل الأفراد حيث أنها تصل إلى المقصد بحمولة محددة من الأفراد ولمسافة محددة بعدد مرات يبلغ 10-16% من عدد مرات سيارات الأتوبيس، كما أن التطويرات على سرعاتها وقدرتها على الجر وحجم حمولتها أسرع من عمليات التطوير في قطاع السيارات.

عملياً يعتبر عدم استكمال السكك الحديدية في سورية واحداً من الفرص الاقتصادية الضائعة في قطاع النقل، بل وفي عملية ربط البلاد مع بعضها البعض، حيث إن وصل أطراف البلاد الشرقية في القامشلي مثلاً مع دمشق بالقطارات ذات السرعة المتوسطة 160 كم

السوري، بقدر ما يتغذى بالعبور الإقليمي للبضائع، ولكن هذه الميزة تفتح الأعين على الهدر الكامن في الفرصة الضائعة نتيجة عدم تطوير وتوسيع الشبكة. إلا أن النقص ليس في كم الطرق ونوعها الفني فقط، بل أيضاً في استراتيجية تخطيطها...

«اللاعادلة الطرقيّة»

ثغرات قطاع النقل السوري لا ترتبط فقط بالأبعاد الاقتصادية المباشرة على أهميتها، وإنما فيما يرتبط به من أبعاد اقتصادية-اجتماعية، فعملياً في سورية طريق مركزي وتنموي وحيد هو الممتد من الشمال إلى الجنوب عبر المنطقة الوسطى، وهو عملياً خط حلب-دمشق، والواصل من الحدود التركية إلى الحدود الأردنية بطول يقارب 480 كيلو متر، وبعيد عن ساحل البحر 77 كيلو متر، أي يعتبر خط شمالي جنوبي، وفي منتصف الثلث الغربي من البلاد. ما يعني أن شرقي البلاد عموماً، ومحور شرق-غرب، غير مخدم بطرق مركزية، وحصته من الطرق الإجمالية أقل.

إن 67% من مساحة البلاد الشرقية والشرقية الجنوبية، تخدمها قرابة 30% من خطوط النقل السورية، بينما 70% من خطوط النقل الطرقي تخدم الثلث المتبقي من مساحة البلاد في الشمال والجنوب والغرب!

والمنطقة المهملة طرقياً هي ثلثا مساحة البلاد، في المنطقة الشرقية أي في محافظات الحسكة ودير الزور والرقبة، وفي البادية السورية بأجزاء من محافظتي حمص وريف دمشق، والمنطقة التي تشرف على الحدود العراقية والجزء الأكبر من الحدود الأردنية والتركية، وربما يفسر «الحرمان الطرقي» جزءاً من مظاهر «التمييز التنموي» التي تجعل هذه المساحات الكبيرة لا تنتج إلا 13% من الناتج الإجمالي السوري، بينما توفر مجمل موارد النفط والغاز، ومعظم الموارد المائية بنسبة 64%، ومعظم الأراضي الزراعية!

بناء على هذا التشوه الواضح تقترح بعض الدراسات السورية ضرورة إنشاء محور شرقي غربي أساسي كما المحور الموجود حالياً في الشمال والجنوب، وتقترح أيضاً أن يتم إنشاء محور شمالي جنوبي مواز وأقرب للشرق ينشئ مجموعة من المراكز التنموية والمدنية الجديدة في الشرق السوري، ويصبح أقرب إلى مراكز الزراعة الكبرى في الجزيرة السورية، ولا يمر عبرها كما في حالة مناطق حماة والغاب وريف حمص.

«السكك المبنورة»

تبلغ أطوال السكك الحديدية بحسب المكتب المركزي للإحصاء 2833 كم، أي 4% من أطوال خطوط النقل البري، وهي متقطعة ولا تصل إلى حدود العراق والأردن، ولا تصل من حلب إلى حدود تركيا مباشرة، ولا تربط المرفأ بآي معبر حدودي مباشرة.

أي أن السكك الحديدية في سورية لا تحل بشكل جدي أو كاف أية مشكلة من مشاكل النقل الطرقي، فهي عملياً تصل الغرب بالشرق ولكن نحو مناطق محددة للإنتاج الغازي والنفطي، وهي لا تصل المرفأ بالحدود أي لا تستطيع أن تحقق إيرادات من عبور الترانزيت على السكك الحديدية، كما إنها لا تصل المناطق والمدن الصناعية بالحدود كذلك الأمر لتوفر ميزات تنافسية في كلف نقل أقل للبضائع السورية المصدرة، هذا عدا عن أطوالها القصيرة جداً، وانقطاعها عن مناطق كاملة مثل المنطقة الجنوبية، وأقصى الجنوب الشرقي، والشمال الغربي.

التطوير في شبكات السكك الحديدية متوقف عملياً منذ عام 1990 أيضاً ولم تشهد السكك الحديدية أي تطوير جدي بعدها، إنما أعمال صيانة وإعادة تأهيل فقط، كما إن أعداد الركاب قد وصلت إلى ذروتها في عام 1991، وتراجعت

البلاد تحتاج في المرحلة القادمة إلى صياغة خارطة النقل الوطنية، بمرتكزاتها الأساسية الثلاث: محاور تنموية جديدة، وطرق أكثر وأعلى نوعاً وأكثر شمولاً وعدالة بين أقاليم البلاد، وسكك تربط البلاد ببعضها البعض ومدروسة على أسس اقتصادية موضوعية للشحن والنقل والربط السريع بين مراكز البلاد البعيدة عن بعضها البعض، ومرفأ متناسبة في قدراتها مع الموقع الجغرافي المتميز، وقادرة على تحمل طاقات النقل الدولية على طريق تجاري واعد...

وفيما سبق نستطيع القول: إننا نلامس فقط الضروريات والفرص الضائعة عبر عقود في سورية في قطاع النقل دون النقل الجوي، وهي فجوات تنموية يجب تجاوزها، وبالمقابل فإن ضرورات وإمكانات المرحلة القادمة تفرض إحداث نقلة نوعية في قطاع النقل السوري، لجعله أكثر استدامة بيئياً، وأقل استهلاكاً للطاقة والمساحات وللصيانة، وأكثر قدرة على تحقيق عوائد استثنائية مستمرة، مقابل وفورات محلية هامة في كلف نقل البضائع، ولكن مقابل هذا كلف استثمارية عالية ينبغي البحث في الفرص المتاحة لتبنيها... ومجمل ما سبق سنحاول تغطيته في أعداد لاحقة في سلسلة حول قطاع النقل السوري.



بارونات الزراعة العالمية.. «تبتلع بعضها»



يواجه قطاع الصناعة الغذائية العالمي نقداً مستمراً حول نشاطاته التي تساهم في التغير المناخي والتدمير البيئي والفقر الريفي العالمي، حيث تصل كافة أصابع الاتهام في نهاية المطاف، لتندل على الاحتكارات العالمية المتحكمة بهذه السوق وسعيها المحموم الإجرامي للربح..

ليلي نصر

مشاكل هذا القطاع وإجراء تغييرات فيه لن تحل بسهولة لأنه يقدم نموذجاً واضحاً لدرجة التمرکز العالية، والاحتكار العالمي لأعمال القطاع من الحقل وحتى المستهلك النهائي، في سوق تضم أكثر من 570 مليون مزارع عبر العالم، و7 مليار مستهلك، تقابلهم في الطرف الآخر شركات أقل من عدد أصابع اليد الواحدة...

عام الاندماجات الكبرى

لا تعاني سوق الصناعات الزراعية - الغذائية من مشاكل كبرى في الطلب كما في القطاعات الأخرى، بسبب طبيعة إنتاجها ومحوريته، ومع توسع القدرات الاستهلاكية في الأسواق الكبرى للدول الصاعدة كالصين فإن سوقها حالياً تشهد انتعاشاً في الطلب. الشركات الكبرى المسيطرة على هذه السوق ابتلعت على مدى عدة عقود الشركات والمنافسين الصغار والعاملين على طول سلسلة الإنتاج لتدمجهم في نشاطها، إلا أنها اليوم قد بدأت تبتلع بعضها البعض، وبدعم وتمويل من الفوائض المالية العالمية في قطاعات أخرى.

وخلال هذا العام جرت ثلاثة اندماجات كبرى، حيث تسعى شركة باير Byer ثانياً أكبر منتج للأسمدة عبر العالم، إلى شراء شركة مونسانتو Monsanto: أكبر منتج للبذار في العالم بمبلغ يقارب 74 مليار دولار. ومنذ أيام وبتاريخ 15-6-2017 تمت المصادقة على صفقة اندماج بقيمة 73 مليار دولار لاحتكارين سابقين أمريكيين في مجال الكيمياءات الزراعية: Dow مع DuPont التي كانت مصنفة الرابعة عالمياً من حيث الحصص من السوق العالمية، وقبلها أيضاً وفي الشهر الخامس من العام الحالي أعلن عن تحالف جديد «ChemChina-Syngenta» الناشئ عن شراء شركة ChemChina المملوكة للدولة الصينية، لتجمع Syngenta السويسري لإنتاج الكيمياءات الزراعية، بعملية اندماج كلفتها 43 مليار دولار.

نتيجة هذه الاندماجات الكبرى إن القطاع سيصبح متحكماً به من قبل ثلاثة احتكارات كبرى: باير- مونسانتو، داو-دوبونت، وكيم شاينا-سينغنتا. عملياً هذه التحالفات الحالية الكبرى، تسيطر على 60% من إنتاج وبيع البذار والكيمياءات الزراعية عالمياً، وتحالف

في الأزمات تبتلع رؤوس الأموال بعضها وتتجه نحو قطاعات الثروة الحقيقية كالزراعة لتحمي نفسها

الوضع الراهن والمقبل للقطاع الزراعي العالمي يضع الجميع أمام الاستحقاق القديم الجديد، ولكن بشكل ملح أكثر: حيث أصبح من الموضوعي أن تسحب التكنولوجيا العالية والقدرات الإنتاجية الهائلة، من يد الاحتكارات الساعية للربح، والتي تنتج حسب الربح، فلا تستغل القدرات الإنتاجية بشكلها الأقصى عند تراجع الطلب العالمي، وتستهلك الموارد الطبيعية للحد الأقصى عندما يقتضي التنافس توسعاً وإنتاجاً أكبر. إن هدف السعي نحو الربح في كل القطاعات، وفي قطاع إنتاج الغذاء تحديداً هدف مدمر، ولا يمكن حل مشكلات الفقر ونقص الغذاء والهجرة من الأرياف، وارتفاع أسعار الغذاء، والتدمير البيئي والحيوي، إلا إذا تحول الإنتاج إلى إنتاج عقلاني، يهدف إلى إنتاج الغذاء وحماية الموارد البيئية، وتخفيض أسعار الغذاء عالمياً، وليس إلى تكديس الأرباح وما ينجم عنها من فوضى...

نتائج التكنولوجيا العالية والربح! الأزمات الاقتصادية العالمية، تؤدي موضوعياً إلى هذا النوع من التمرکز العالي لملكية الثروة المتمثلة بسوق الإنتاج العالمية للقطاعات، وتوفر الأموال في هذا القطاع لهذا النوع من الاندماجات يعبر عن سعي رؤوس الأموال العالمية، إلى تثبيت أقدامها في قطاعات الثروة الحقيقية، والقطاعات ذات الطلب المضمون، وعالية التحكم، كالقطاع الزراعي ولكن الوصول إلى هذا المستوى من الاحتكار، ومن القدرة على التحكم بإنتاج وأسعار الغذاء العالمي، وحجم التناقض الذي يخلقه مع البيئة، ومع النتائج الاجتماعية والسياسية لمزيد من التدهور لأكثر من 800 مليون جائع عبر العالم من المزارعين الصغار والعمال المرتبطين بالقطاع الزراعي، سيصبح الإنتاج الزراعي فوق طاقتهم، وستحل الآلات محل قوة عملهم، وهو ما سيضع هذه الشركات في تناقض مع الدول التي تستضيفها، ويفتح جميع الاحتمالات...

ثلاثة تحالفات عالمية نشأت في العام الحالي ستحتكر سوق الزراعة العالمية

قد يقول البعض: إن التحول نحو إنتاج زراعي عالمي عقلاني لا يهدف للربح، أمر صعب ويقف دونه قوة الشركات وهيمنتها السياسية والاقتصادية العالمية، ولكن ينبغي الانتباه إلى أنه في مواجهة قدرات مالكي الإنتاج الزراعي العالمي الكبار ومساعدتهم للمحافظة على الربح، عدة ضرورات تاريخية أهمها حجم الفقر العالمي، وأخطار التدهور البيئي، ولكن الفرصة الأهم تكمن في أن هذا المال المتمثل في ملكية قطاع الزراعة العالمي جزء من السوق العالمية المريضة اقتصادياً وبعمق، أي أن من هم في أعلى سلم الملكية أصبحوا مأزومين، ومن هم في أسفله لم يعودوا قادرين على احتمال التفريط بالبشر وبكوكبهم، ومن وضع كهذا تنشأ الحالات الثورية التي تغير في البنية الاقتصادية العالمية...

باير ومونسانتو سيكون المزود العالمي الوحيد للنباتات المعدلة وراثياً جميعها عبر العالم.

«السيادة القريبة للرقمنة الزراعية» هذا الانتقال النوعي في الحجم الاحتكاري للسوق، سيتوافق حتماً مع منافسة «عالية الوطيس»، سيكون محورها عملياً الربط مع التكنولوجيا الزراعية العالية، فالتحالفات المذكورة بدأت تعمق روابطها بالتقنيات الصناعية بشكل مباشر، حيث أنشأت مونسانتو تحالفاً مسبقاً مع John Deeres شركة صناعات ثقيلة متخصصة بالمعدات الزراعية، وتسيان إلى التحكم بالمعطيات الكبرى «big data» للطقس والتربة، وبالبنزور المحسنة جينياً، وقريباً جداً سيصبح النمط الاستثنائي للتكنولوجيا العالمية في الزراعة نمطاً سائداً، لتتولى الطائرات بدون طيار مهمة رش المبيدات، ويتم تجهيز المواشي بأجهزة استشعار لتتبع كميات الحليب وأنماط الحركة وخصص العلف، والجرارات سيتم التحكم بها بواسطة GPS، والآلات البذر ستستطيع عبر تطبيقات معينة أن تقيم نوعية التربة لتحديد المسافة المثلى بين الصفوف والنباتات.

وعندما يصبح هذا المستوى من التقنيات هو السائد فإن علينا أن نتوقع تغييرات اجتماعية كبرى، وخروجاً هاملاً للعديد من المنتجين الزراعيين عالمياً من سوق الزراعة العالمية، وستنتقل معادلة السوق العالمية من التوسع كشرط للاستمرار، إلى الرقمنة «digitizing» كشرط للإنتاج الزراعي.

مستحقون للمازوت بلا مخصصات.. والسعر رهن الظروف!



انتهى فصل الشتاء ورحل معه موسم البرد والمطر، دون أن تلتزم الحكومة مرة جديدة بوعودها حول تأمين مازوت التدفئة لكافة الأسر المسجلة، حيث بقيت منات العائلات تنتظر دورها في الحصول على المادة دون جدوى، ومتروكة في هواجسها إزاء احتمال مجيء دورها العام القادم بعد رفع متوقع للسعر بين لحظة وأخرى..

■ اروه المصفي

«عبرة من الجيرة»

واشكت سناء 54 عاماً وتعيش في دمشق، لـ«قاسيون» إنها أمضت الشتاء على أمل أن يحين دورها في استلام مخصصات عائلتها من المازوت، لكن ذلك لم يحدث. وتابعت «عشت وزوجي الطاعن في السن شتاء بارداً، وكنت أطلب من الجيران كميات قليلة من المازوت واعدة بإعادتها لهم عندما أحصل على مخصصاتي التي لم تصلني حتى اليوم، مع أنني قمت بالتسجيل منذ شهر تشرين الثاني للحصول على 200 ليتر»، منوهة إلى أن «زوجي قضى أياماً من المرض في فترة البرد وتوفي دون أن ينعم بيوم دافئ».

شتاء كالكابوس

وبدوره قال لؤي 37 عاماً ويسكن قرب برزة، «انقضى الشتاء كالكابوس، فلم أعرف وعائلتي يوماً من الراحة والدفء لأننا لم نستلم مخصصاتنا من المادة، وكنت أحاول مواصلة نفسي بأن معظم نهاري أمضيه في العمل وأضع ابني في منزل أهلي، ونحاول البقاء تحت الأغشية مرتدين الكثير من الملابس حتى نرد البرد نوعاً ما». وأكد لؤي أنه اتصل مراراً بمركز التسجيل واستفسر عن مخصصاته، لكن الجواب كان دائماً مبهماً، فمرة تكون الحجة أن دوره لم

مازوت التدفئة «ليس أولوية»!

أما عن مصير أولئك الذين سجلوا ولم يحصلوا على المادة، فقال مدير عام شركة محروقات سمير حسين في تصريحات إذاعية مؤخراً، إن عملية توزيع مازوت التدفئة توقفت لهذا العام، وسيتم استئنافها للشتاء القادم اعتباراً من بداية شهر آب القادم. وتابع حسين إن أولئك الذين سجلوا العام الماضي، ستكون لهم أولوية التوزيع عند استئنافه، مشيراً إلى أن المادة شهدت اختناقات متكررة خلال الشتاء وخاصة في الشهرين الأول والثاني من العام الحالي، لكن

كمية وزعت في دمشق حيث بلغت 36,2 مليون ليتر على 181113 أسرة. ويأتي الحديث عن عدم إيصال مازوت التدفئة لمستحقيه لسنة جديدة، تواصل فيها الحكومة سياستها المتراجعة عن دعم العديد من المواد الأساسية، وتحديداً المشتقات النفطية حيث خرجت مادة البنزين من مظلة الدعم بالكامل بعد ربط سعره بالسعر العالمي للمادة، إضافة لبيع المازوت للصناعيين بسعر التكلفة ما يعني توقف دعم الصناعة.

الأولوية في الوقت الحالي للأغراض الزراعية. ولفت حسين إلى أنه في حال صدور قرار برفع سعر المادة، سيتوجب على جميع المسجلين التسديد وفق السعر الجديد. يشار إلى أن وزارة النفط والثروة المعدنية قالت في شباط 2017 إن كميات المازوت الموزعة لأغراض التدفئة بلغت 195,8 مليون ليتر استفادت منها أكثر من 1,5 مليون أسرة في مختلف المحافظات بكميات تتراوح من 50 إلى 200 ليتر لكل أسرة، مضيفاً إن أكبر

ندوة سياسية اقتصادية لمنظمة الحزب في طرطوس

الدولي، والعالم يتغير، ووصلت الأزمة إلى مكان لم يعد بالإمكان حلها داخلياً، حيث دولت بسرعة. وإذا كان المشروع الأمريكي هدفه الفوضى والحرب، فالمشروع الثاني هدفه إطفاء الحرائق، وهذا الطرف يريد الدفاع عن نفسه، وقد تقاطعت مصالحنا مع مصالحه في المنطقة.

الحل السياسي

وتحدثت الرفيقة عشتار عن الحل السياسي، واجتماع أستانا والحوار في جنيف، وطرح السلات الأربع بالتوازي، والدور الذي لعبه وفد منصة موسكو في دفع وتصويب الكثير من الأفكار والخطوات، موضحة بأن الحل السياسي لا يحل المشكلة الاجتماعية، 25% أجور ب 75% أرباح، بل يسمح ويساعد السوريين في حل هذه المعضلة. وقد كانت أسئلة الحضور كثيرة وطويلة، والنقاش الذي جرى خلال الندوة أغنى الموضوع بشكل جيد، على أمل التواصل واللقاء في نشاطات قادمة.

يصرف على السلاح، والسلاح يحمي الدولار. ووصلت إلى مرحلة لم تعد فيه قدرة على حماية الدولار بالسلاح، حيث هناك قوة رادعة، يعني هم ذاهبون إلى أزمة، وبالتالي في حالة هبوطهم نحن نصعد. وقدمت عدة مؤشرات عن التراجع الأمريكي على مستوى المنطقة والعالم.

الأزمة السورية وتقاطعاتها

كما تحدثت الرفيقة عشتار عن الاقتصاد السوري المازوم قبل الأزمة، وبأن الـ 75% حصة الأرباح لم تكن تذهب للاستثمار كما كانوا يقولون، بل كان قسم كبير منها يذهب بالمنظومة المصرفية الإقليمية، والتي هي منظومة مصرفية عالمية. وتطرقت للبيان الذي أصدره الحزب قبل الأزمة، والذي تضمن بأن البلد على حافة الانفجار، ويجب الذهاب إلى عملية التوافق والإصلاح. وليس صدفة انفجرت الأحداث في سورية في لحظة من الصراع



حزب الإرادة الشعبية

للإمبريالية العالمية، وكمركز لنهب خيرات الشعوب، على شفير أزمة منذ التسعينات، وكانت أمريكا تستطيع نقل قواتها من بلد إلى آخر دون أن يسألها أحد، والمعادلة عندهم كانت «مال + سلاح» حيث كل 100 دولار كقيمة تعامل كلفتها بالسنت، حيث المال

تفاؤل أصحاب الحل السياسي تحدثت الرفيقة عشتار، إننا نملك سمتين أساسيتين ميزتنا عن غيرنا كحزب. الأولى: نحن متفائلون، والثانية: نحن أصحاب الحل السياسي. وأوضحت أن العدو المتمثل بأمريكا، كمركز سياسي اقتصادي

قدّم الندوة الرفيق محمد سلوم، موضعاً الهدف من انعقاد هكذا ندوات، وشارحاً العنوان الرئيس لها، ومعرفاً بالرفيقة عشتار محمود عضوة المجلس والمحرة للصفحة الاقتصادية بقاسيون، وعضو محاور في منصة موسكو إلى جنيف.

ضمن البرنامج النشاط لمنظمة الحزب في طرطوس، تمت إقامة ندوة حوارية حول المستجدات السياسية والاقتصادية، المحلية والإقليمية والدولية، شارك فيها عدد من الرفاق والأصدقاء وقراء قاسيون، مع بعض المهتمين بالشأن العام.

الإعلام وتسطيع العلوم



وجدتها

د. عربوب المصري



داروين والسومريين

يسجل الباحثون أن معلماً سومرياً قديماً لخص لتلاميذه حالة الإنسان الأول: «إن الإنسان في أول خلقه لم يكن يعرف شيئاً عن خبز يؤكل أو ثياب تلبس فكان الناس يمشون مكبين على وجوههم يقتلعون الأعشاب بأفواههم ليقتاتوا كما تقتات الأغنام ويشربون الماء من حفر الأرض» لقد كنا محظوظين إذ بقي هذا الرقم الطيني الحاوي على هذا النص الذي كان أحد مراجع التلاميذ السومريين ليدلنا على مستوى المعرفة آنذاك. فالقول بتطور الإنسان كان موجوداً في الحضارات القديمة رغم أنه لم يجرؤ على كتابة تفاصيله إلا داروين بعد خمسة آلاف عام في العصر الحديث.

كما رسم السومريون الديناصور طويل الرقبة وهو لم يكتشف بشكل موثق علمياً إلا في الوقت الحاضر عبر الأحافير، رغم أن الديناصورات اختفت قبل 60 مليون سنة من وجود السومريين. فكيف رسموها؟ هل هو عبر الموروث؟ أم أنهم كانوا يدرسون بعلم الأحافير؟

إن الذاكرة الجمعية للبشرية المخزنة في الأجزاء غير المدروسة جيداً من الدنيا «مكان تخزين المعلومات الحياتية للكائنات الحية جميعاً» تحوي الكثير الكثير مما كابدته وعاشت أشكال الحياة مما قبل البشرية وصولاً إلى الإنسان الحديث.

لذا لا يشعر الإنسان بالغربة عما يكتشفه العلم يوماً من حقائق تبدو مخزنة بهذا الشكل أو ذلك في ذاكرتنا القديمة على شكل شيفرات وراثية، يستطيع البعض استدعاء أجزاء منها من اللاوعي إلى الوعي قبل إثباتها في شكل فرضيات علمية يتم إثباتها لاحقاً. وتتبنى أبحاث عديدة في علم الوراثة الآن تفسير سلوكيات بشرية موجودة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال ظروف سابقة عاشها إما الإنسان القديم أو أسلافه ولم تعد موجودة الآن مما يعني عدم ضرورة هذه السلوكيات الحالية. إن تخزين الأحداث الكبرى التي حدثت أثناء وجود البشرية أو قبلها في الجينات هو موضع دراسات حالية في علم الوراثة.

ومن هنا دراسات الذاكرة الجينية الموجودة قبل تكون الذاكرة الحسية، هذه الذاكرة الجينية المدمجة في المجموع الجيني والتي تشكل خبرة عامة لأي نوع حي، فهي تشفر شيفرة وراثية للنوع تساعد على خوض الحياة.

أتاح الإنترنت فرصاً كثيرة للبشرية، أهمها القدرة على تسطيع المسائل الحياتية إلى أبعد الحدود. وبينما أصبح بإمكان «الجميع» الاتصال بالشبكة العنكبوتية، إذا ما تجاهلنا التكلفة والقرار السياسي، بإمكان الجميع أيضاً بث أية معلومة مفيدة كانت أم لا على هذه الشبكة. ولكن تبقى المعلومة «الصحيحة»، لمن يمتلك القوى السياسية والإعلام السائد.

الجسم، والعناصر الباقية مركبة في المختبرات».

أصبحت بدهية بعد آلاف السنين من تاريخ البشرية، وعشرات السنين من بدء تطورها العلمي.

مروان صعب

كيف ساعد الإعلام في تسطيع العلوم

مع قدرة الإعلام على الانتشار، حتى لو لم يكن بسهولة، أصبحت المعلومات تنشر على نطاق أوسع. وأصبح في كل محطة تلفزيونية، إذاعية، أو صفحة على موقع من مواقع التواصل الاجتماعي «عالم صغير». لا نقول بعدم قدرة هؤلاء على الضلوع في العلوم أو تكونهم ك«علماء صغار»، بل ندعو له ولكن عن معرفة وليس بخبث أو جهل. فبينما نشعرنا دعوات المنظفات المنزلية «خاصة المطهرات» برعب من كوننا نعيش في كهف من الجراثيم غير المرئية، وقدرتها على إزالة هذه الجراثيم، تنسى الجزء الجيد من الرواية وهو، أولاً: أنه لا يمكن لهذه المطهرات إزالة الجراثيم، وثانياً: لا يمكن للجسم البشري العيش في بيئة خالية مئة في المئة من الجراثيم، كون الإنسان وجد كجزء من هذه الطبيعة وبالتالي لا يمكنه الاستمرار خارجها، على الأقل إلى اللحظة التاريخية الراهنة. وهذا ما نجد مثله في العديد إن لم تكن جميع مواد الاستعمال اليومي والشخصي. والتبرير طبعاً هو جذب المستهلك وإقناعه بجودة المنتج، حتى لو كان تشويهاً لحقائق علمية

«الشرق المتخلف»

الأهم هو النصائح الطبية والغذائية المنتشرة على هذه المحطات الإعلامية، بكيفية التخلص من الوزن الزائد، أو كيفية تربية الأطفال، أو التعامل مع المراهقين «المشاكسين»، أو حل المشاكل الزوجية، وجميع هذه الحلول تطرح على أساس كونها «علمية» مثبتة في أكثر من بلد متطور في العالم الغربي، طبعاً لأن الشرق «متخلف»، ما عدا اليابان، وأحياناً جمهورية كوريا «الجنوبية».

التلقي السلبي والإيجابي

المسألة لا تتعدى كونها جزءاً من تعييب ما يجب تعييبه عن المتلقين، لكي تمر الأمور كما يجب من قبل من يملك القدرة على التعييب. ولا تتعدى كونها تحتاج إلى قليل من المجهود من قبل المتلقين لكسر هذا التعييب والتقييد بمفاهيم خاطئة وغيبية. فبدلاً من التلقي السلبي «غير الفاعل» للمعلومات، والتفرج على هولها، يمكن التلقي الإيجابي «التفاعلي» والنقدي لها من أبسط ما تعلمناه ليس في المدرسة فقط بل ومن الحياة، الذي يوصلنا لنتيجة مغايرة: ممارسة نقدية وبدائل ممكنة للحد من قدرة الإعلام من تسطيع العلوم وبالتالي تسطيع عقولنا من خلاله.

تشعرنا دعوات المنظفات المنزلية وخاصة المطهرات برعب من كوننا نعيش في كهف من الجراثيم غير المرئية

البحث عن الإرهاب على الإنترنت



يثير العنوان الذي أوردته وكالات الأنباء الفرنسية والبريطانية حول زيارة رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، إلى فرنسا يوم 13 حزيران الجاري لبحث «مكافحة التطرف والإرهاب في الفضاء المعلوماتي» أسئلة عديدة حول طبيعة هذا التعاون وإمكاناته الفعلية.

عماد بيضون

السؤال الأول في هذا الصدد: هل تتم معالجة الإرهاب معلوماتياً فقط؟ والتركيز على هذه النقطة وترك النقاط الواضحة المتمثلة في تمويل الإرهاب من خلال شبكات التمويل الإجرامية، أو التركيز على إعادة استقرار العالم الذي كانت الدولتان جزءاً أساسياً من حالة عدم الاستقرار التي عاشها؟

والثاني: هل هذا الطرح مقدمة لتكبير الحريات الخاصة في البلدين عقب فشل تيريزا ماي في الحصول على الأغلبية خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً، فضلاً عن عدم مشاركة أكثر من نصف الفرنسيين في انتخاباتهم البرلمانية، وتحول المعارضة من البرلمان إلى الشارع؟

التفكير انطلاقاً من العجز

جعلت الحوادث الإرهابية التي راح ضحيتها العشرات في فرنسا وبريطانيا في الأشهر الستة الأخيرة البلدين أمام ضغط شعبي كبير لتحقيق الأمان. وكان لا بد من إجراءات ما عقب الحادث الإرهابي الذي جرى في بريطانيا قبل الانتخابات البرلمانية، فكانت الزيارة

بين البلدين الحليفين المتراجعين اللذين يتلقيان الضربة تلو الأخرى لبحث «استراتيجية أمنية» تمخضت عن إعلان الرئيس الفرنسي أن البلدين وضعا خطة لمحاربة التطرف والإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية. عملياً، لا تختلف هذه الاستراتيجيات عن منطلق وفهم الكثير من أنظمة دول «العالم الثالث» التي تنطلق من عجزها عن مواجهة الإرهاب اقتصادياً واجتماعياً، لتصب كامل وعيها السياسي المتخلف على فكرة «تحسين أخلاق الأفراد و إبعاد الشباب عن براثن الإرهاب والتطرف» التي ترى رئيسة الوزراء البريطانية أن بلادها كانت «متسامحة بشكل غير مبرر عن

البلدان تحت الضغط الأمني المكثف ليس بسبب الحوادث الإرهابية التي تقف خلفها قوى المال فحسب، بل وكذلك الاحتقان الاجتماعي الذي أخذ بالغليان مؤخراً.

أما «استراتيجية المراقبة» التي يتحدث عنها البلدان، فهي في الحقيقة للاستهلاك الإعلامي محلياً، كي يقال أنهما يعلن شيئاً ما ضد الإرهاب. لكن الواقع أن تمدد الإرهاب سابقاً، والتأخر في مواجهته اليوم هما السمة العامة لمنطق التعاطي الغربي في هذه المسألة، حيث لا تزال ورقة الإرهاب «ورقة رابحة» بيد الغرب لعرقلة صعود الخصوم الاستراتيجيين المتمثلين بروسيا والصين وغيرهما من قوى القطب الصاعد.

التطرف». فهل يدخل تسامح بلادها في عملية تمويل المنظمات الإرهابية العالمية؟

المراقبة أم القضاء على الإرهاب؟

ما يشهده النظامان الفرنسي والبريطاني من تغيرات هي تغيرات لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية، فقد حصل حزب ماكرون على أغلبية برلمانية لا شعبية، وانتقلت المعارضة إلى الشارع وهي مفتوحة على كل الاحتمالات اليوم. أما تيريزا ماي، فتشهد صراعاً على دور الدولة الاجتماعي وصراعاً حول الخروج من الاتحاد الأوروبي فقد من خلاله الحزب الحاكم أغلبيته البرلمانية. بينما يعيش

لا تزال ورقة الإرهاب «ورقة رابحة» بيد الغرب لعرقلة صعود الخصوم الاستراتيجيين المتمثلين بروسيا والصين وغيرهما من قوى القطب الصاعد

مصر: «لا تتركوا شقوقاً يسهل غزوها»



جواً من السأم والاحتقان قد يصل في بعض أوجهه إلى الحال التي عاشها الشعب المصري في أعقاب حرب ال1967.

النقاش أوسع من الحديث عن وثائق وأدلة تثبت ملكية الجزيرتين، وأوسع من الجزيرتين أنفسهما، فالمهم هو ما سيتبع هذه الخطوة غير المسبوقة والمرشحة للاستغلال والاستثمار من قوى مختلفة للتحريض على أساسها. تعيش مصر مرحلة مفصلية، وهي بأمرس الحاجة لأعلى درجات الثقة الشعبية بجهاز الدولة.

أين تكمن المشكلة؟

يجري اليوم انقلاب في الموازين الدولية: تقدم روسي صيني، وتراجع أمريكي، وحتى الآن لا تتخذ مصر موقفاً واضحاً من هذه المواجهة الجارية عالمياً، ويمكن وصف السياسات إلى الآن بـ«قدم هنا و قدم هناك» رغم بعض التقلبات الملحوظة. وكذلك، لا يزال الموقف المصري إقليمياً ميالاً

سعد خاطر

لفهم مدى حرجة الوضع، لا نناصر من التذكير مجدداً بالأرضية التي تقف مصر عليها الآن: حدود مهددة من الشرق والغرب بأدع فاشية باتت المعارك معها «روتينية ويومية»، تراجع اقتصادي شامل وواسع، وإقليم مهدد بالاشتعال لغير مصلحة «الحلفاء» المعلنين لمصر، وذلك كله في ظل تراجع ملحوظ في مستوى الثقة بجهاز الدولة.

تيران وصنافير

زاد في الوضع سوءاً خلال الأشهر المنصرمة الإصرار الرسمي المصري على تسليم جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية. ولم يعكس الاشتباك الذي جرى في البرلمان المصري سوى جزء بسيط من حالة الغضب التي تلفت مصر حول هذه المسألة التي تمس واحدة من أساسات الأمن القومي للبلاد، وتترك خلفها

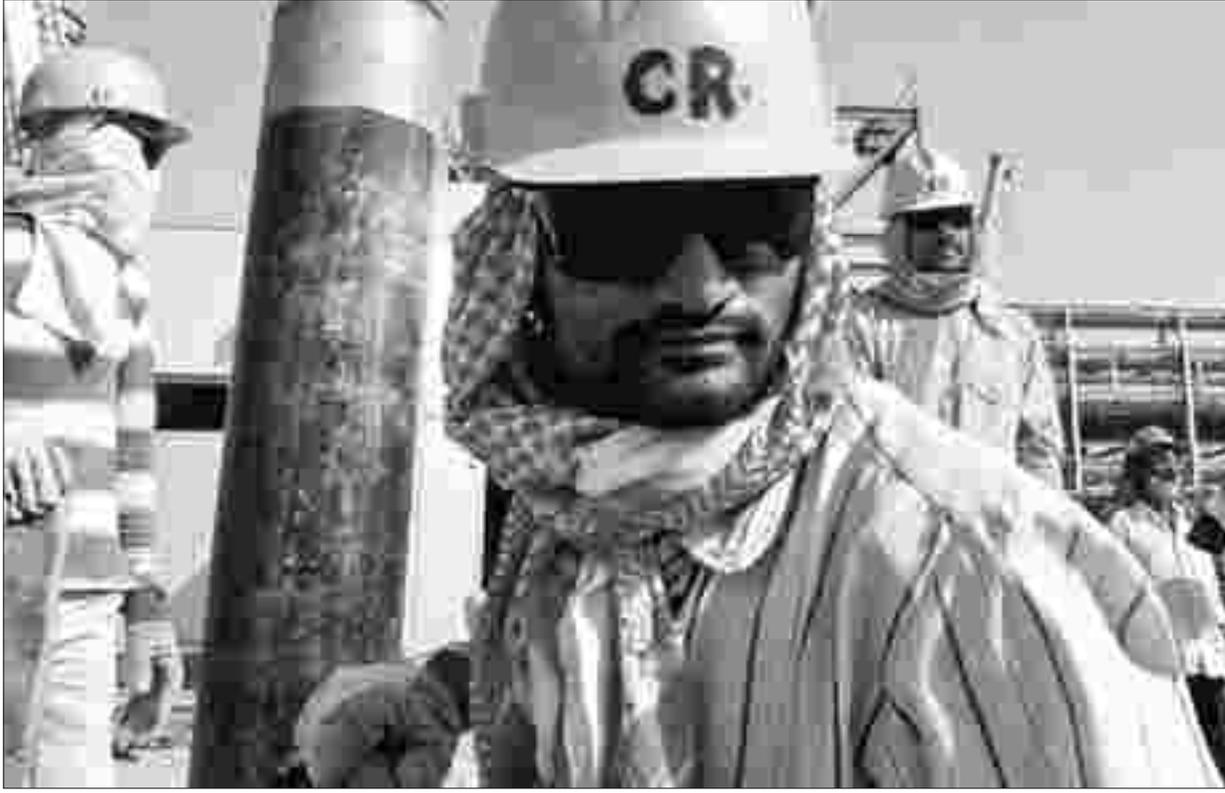
تفتتح مصر اليوم على حالة عميقة من عدم الرضا الاجتماعي، تترك البلاد أمام احتمال جدي بأن تكون نهياً للموضي ولا احتمالات أخرى لا تحمد عواقبها. إذ يمكن القول إن جرس إنذار لا بد له من أن يدق كي يجنب البلاد ما هو أسوأ.

لقمة عيش الشعب، ودرع انعكاس النار الخليجية إلى الداخل المصري، وحسم الاصطفاف الدولي إلى جانب قوى القطب الصاعد عالمياً، بما يحفظ مصر ويرفع من إمكانات نهوضها من براثن المستنقع النيوليبرالي الدولي.

لدق جرس الإنذار أكثر من هذا المشهد؟ سد الثغرات الكبيرة والخطيرة في هذا المشهد يتطلب قطع الطريق على من يحاول العبث بأمن مصر، من خلال الاصطفاف التام إلى جانب حركة الشارع ضد ناهبي

في اتجاه السعودية التي تعيش مرحلة أكثر حرجاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي. أما داخلياً، فبالى اليوم، لا تزال محصلة السياسات تصب في مصلحة الرأسمال على حساب الشعب. هل هنالك مشهد أكثر استدعاءً

انهيار البترودولار: الإمبراطور عارياً!



بدأت أبحاث المحلل الأمريكي، جيري روبنسون، حول نظام البترودولار بعد أحداث 11 أيلول لعام 2001 مباشرة. حيث سعى، مثل معظم الأمريكيين، للحصول على إجابات حول علاقة الولايات المتحدة المعقدة مع دول شرق المتوسط. فيما يلي، نقد قراءة في كتاب «إفلاس دولتنا - 2012» لروبنسون.

إعداد: مالك موصلي

يقول روبنسون: «منذ نشر بحثي عن نظام البترودولار في سلسلة من أربعة أجزاء، فقد تمت قراءة المقالات وتحليلها ملايين المرات، وبحثي حول هذا الموضوع قد اعتمد في جميع أنحاء العالم ومن قبل المؤسسات المختلفة - وخاصة الجامعات - التي دعنتني لإلقاء محاضرات حول هذا الموضوع المعقد. حتى بعض كبار المفكرين الماليين والمستثمرين في العالم اتصلوا بي خلال السنوات الماضية مباشرة يطلبون مساعدتي لفهم أفضل لهذا النظام الغريب الذي يبسط البنية التحتية الاقتصادية لدينا بأكملها».

أولئك الذين قرؤوا سلسلة المقالات المكونة من أربعة أجزاء حول «الأصول الخبيثة وتطور نظام البترودولار الأمريكي» يعرفون أهمية مراقبة المملكة العربية السعودية والدول الخليجية المقربة منها. وعلى كل حال، فإن مستقبل نظام البترودولار - وبالتالي وضع الاحتياطي العالمي البارز للدولار الأمريكي - يتوقف على المشاعر الموالية للغرب المستمرة في دول الخليج الغنية بالنفط، ولا سيما المملكة السعودية.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن تقريراً مثيراً للقلق صدر مؤخراً يؤكد أن المملكة العربية السعودية، بفضل العجز المتزايد في الميزانية الذي تفاقم بسبب انخفاض أسعار النفط والحرب العدوانية المكلفة في اليمن، تسحب بعض الاحتياطيات.

عرض الخطط والتسعير

وفقاً لتقرير من صحيفة «فايننشال تايمز» والبيانات المتوفرة من البنك المركزي السعودي «مؤسسة النقد العربي السعودي»، تم نقل أكثر من 70 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية من الأصول العالمية منذ العام الماضي من أجل تمويل عجز الموازنة المتزايد في المملكة.

واستفادت المؤسسات لسنوات من ارتفاع الأصول الخاضعة لدول الخليج الغنية بالنفط، ولكنها الآن تشعر بالقلق بعد انهيار أسعار النفط في العام الماضي. وقال نايجل سيلينيو، الرئيس التنفيذي لشركة استخبارات سوق الخدمات المالية «إنزيت ديسكفري»، أن مديري الصناديق يقدرون أن شركة «سما» قد سحبت 50 - 70 مليار دولار خلال 6 أشهر.

وقد شهدت إيرادات الحكومة السعودية انخفاضاً مطرداً منذ العام 2013. ومما يسيء إلى الوضع الاقتصادي التصنيف الائتماني السلبي للبلاد، كما أن محاولة

الربط المستمرة للريال السعودي بالدولار، لا تجعل الأمور أفضل. وعلى الرغم من تراجع عائدات النفط، فإن النظام يرفض خفض إنفاقه الفخم على العائلة المالكة والأشغال العامة والحرب العدوانية المستمرة ضد اليمن المجاور. ويقال إن السعوديين يجلسون على مئات المليارات من دولارات البترول. ومع ذلك، فإن الوضع النقدي في البلاد على ما يبدو أصعب مما يظن البعض. ووفقاً لتقديرات الولايات المتحدة، توقع أن يحقق أعضاء منظمة أوبك «دون إيران» 380 مليار دولار من عائدات النفط في عام 2015، مقارنة بـ 730 مليار دولار في عام 2014. وهذا يمثل أكبر انخفاض في عائدات أوبك في التاريخ!

ومرة أخرى، وفقاً لـ «فايننشال تايمز»: يقول جون سفاكياناكيس، مدير منطقة الخليج في أشمور، مدير الصندوق: «الواقع يضرب البيت، والضرورة تضرب البيت أيضاً»، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى سعر برميل يبلغ 105 دولارات للبرميل لتلبية متطلبات الإنفاق المخطط لها، ولكن متوسط سعر السنة يقدر بـ 58 دولاراً للبرميل. وأضاف سفاكياناكيس: «إذا استمرت الحكومة فسي العمل كالمعتاد، فإنها ستستنفد الاحتياطيات بشكل أسرع من المتوقع بحلول نهاية عام 2018 أو أوائل عام 2019».

ببساطة، المملكة العربية السعودية هي «جمهورية موز» على حافة الكارثة المالية... ويبدو أن العالم كله يتجاهل ذلك.

العودة إلى الجمال؟

جاء صعود المملكة السعودية اقتصادياً نتيجة لإمدادات النفط الهائلة وعلاقتها الوطيدة مع واشنطن. لكن الإنفاق الزائد المتهور للنظام السعودي والقيادة القمعية هما الوصفة المناسبة لحدوث الكارثة، كما وتزداد محنة البلاد سوءاً بسبب نموها السكاني المتفجر ومجموع العمل الوطني الذي يفتقر إلى المهارات الوظيفية ذات

أحدث إصدارات ويكيليكس، التي تتحدث عن برنامج الرفاه الملكي السعودي الفاضح، فإن ذلك سيكون كافياً للتسبب في الإطاحة بالنظام الحالي. ولكن أسلوب القيادة المشدد في الرياض يجعل الشفافية المالية مستحيلة تقريباً.

إذا كانت الحكومة السعودية تواجه مشكلة مالية أعمق من مجرد تكهات. وهي حكومة البلد الذي كان عملياً العمود الفقري لنظام البترودولار، فإن المسألة هامة. كل شيء يذكركنا بمثل سعودي قديم «سوف نعيد صياغته»: «أبي ركب الجمل. أنا أقود سيارة. ابني يطير بطائرة نفاثة. ولكن ابنه سوف يعود لركوب الجمل».

مسمار في نعش الدولار

أسوأ سيناريو للاقتصاد الأميركي سيكون ظهور نظام مناهض للغرب بدلاً من النظام الديموي الغربي الحالي إذا أدت أزمة اقتصادية في السعودية إلى ذلك. وهذا يمكن أن يعزز فرص الصين وروسيا الفرصة لتحل محل الولايات المتحدة في الخليج، ويمكن أن يكون المسمار الأخير في نعش الطب العالمي على الدولار. هذه مجرد تكهات وملاحظات في الوقت الحاضر. لكن الأمور يمكن أن تتدهور سريعاً إذا اكتشف العالم قريباً أن الإمبراطور السعودي ليس لديه ملابس.

الصلة من أجل التنافس في الاقتصاد العالمي المتغير.

واليوم، تشكل عائدات النفط ما يقرب من 93% من الدخل السنوي للمملكة العربية السعودية. ولا يدفع المواطنون السعوديون أية ضريبة على دخلهم أو فوائدهم أو أسهمهم، كما أن المملكة تدعم بشدة البنزين للجمهور ليصل سعره إلى 45 سنتاً للغالون الواحد. فيما بدأت «الصدقات» الحكومية بدأت بالفعل تكبر في أعقاب ارتفاع موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة، حيث حاول النظام السعودي تهدئة مواطنيه ومنع الاحتجاجات والانتفاضات المشروعة.

عندما تجف خزائن المملكة في نهاية المطاف، سوف تتحول إلى برميل بارود. وقد ترددت شائعات طويلة «ووردت في وقت لاحق من قبل ويكيليكس» أن الاحتياطيات النفطية السعودية مبالغ فيها بنسبة تصل إلى 40%، كما أن التحركات المالية التي قامت بها السعودية تعطي انطباعاً عن بلد يسير بشكل خطير نقدياً نحو الهاوية.

إذا اتضح أن الإمبراطور ليس لديه ملابس، فإن الأمور عندها يمكن أن تسوء بسرعة أكبر. يجب على المواطنين، الذين يعتمد معظمهم اقتصادياً على النظام، أن يدققوا الحسابات القومية. (إذا كان معظم المواطنين السعوديين يطلعون على

ظهور نظام مناهض للغرب في السعودية يمكن أن يكون المسمار الأخير في نعش الطب العالمي على الدولار

إحماء لحراكات شعبية أكبر

يمكن أن نشهد انهيار المملكة العربية السعودية كما نعرفها في السنوات المقبلة. وعندما نعيش ذلك، سوف تهتز المنطقة بأسرها، وكذلك نظام البترودولار.

لماذا؟ لأن أكبر لاعبين في نظام البترودولار هما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. الاستقرار في المملكة العربية السعودية هو المفتاح للحفاظ على هذه العلاقة. وإذا خرج الاقتصاد السعودي عن نطاق السيطرة، فإن ذلك يمكن أن يجعل ارتفاع موجة الحراك الشعبي التي نعيشها منذ عام 2011 بمثابة عملية «إحماء» لانتفاضات أكبر ستطال السعودية، حيث الخوف والقمع المتجذرين يمكن أن يسببا انقلاباً عنيفاً ضد العائلة المالكة.

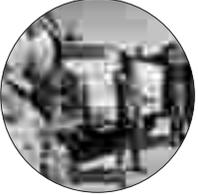
الصورة عالمياً



• اعترف وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، أن جميع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها دون استثناء يدعونها إلى تحسين العلاقات مع روسيا، مؤكداً أنه لا يؤيد في الوقت الراهن تشديد العقوبات ضدها.



• قال نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، إن واشنطن كثيراً ما تكون سباقةً إلى تسريب معلومات من قبيل تلك المتعلقة بلقاءات بين ممثلين روس وأمريكيين حول سورية في الأردن.



• أظهر استطلاع للرأي أن 55% من الألمان يؤيدون سحب وحدات الجيش الألماني من أفغانستان، فيما يتجه البنتاغون لزيادة عديد القوات الأمريكية بهذا البلد، «بسبب عجز قوات الناتو عن التقدم».



• كشفت نتائج استطلاع للرأي أجري في جمهورية مولدوفا في أيار الماضي أن أغلبية سكان الجمهورية صوتوا لصالح تمكين الحكومة لعلاقاتها مع روسيا و ضد الانضمام لحلف الناتو.



• قال لو كاخغ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، إن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة بريكس سوف يلتقون في العاصمة الصينية بكين يومي 18 و 19 حزيران الجاري.



• أسفرت المعارك العسكرية المستمرة منذ 3 أسابيع بين قوات الأمن الفلبينية ومقاتلين متشددين بعضهم أعلن ولاءه لتنظيم «داعش» في مدينة ماراوي جنوبي البلاد، عن مقتل المئات أغلبهم من المتشددين.

سيناريو أمريكي

غير محسوم في آسيا



وصلت العلاقات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام إلى آفاق جديدة، في ظل صعود الصين سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ولم يثر الصعود الصيني في منطقة البحر الجنوبي انتباه جيرانه في منطقة «آسيا-الباسيفيك» فحسب، بل وكذلك صناعات السياسة الخارجية الأمريكية المعنيين بالأطمئنان الدائم على التحالفات العسكرية الخمس للولايات المتحدة في المنطقة.

■ وائل سعد

في حين تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتمحور استراتيجياً حول الصين، وهو ما تسميه أوساط التحليل الغربي بـ«محور آسيا الأمريكي»، تتفتح هوامش المناورة الواسعة وغير المتوقعة مسبقاً أمام دول جنوب شرق آسيا.

حلفاء الأمس اتخذوا مساراً آخر

يقوم هذا «التمحور» الأمريكي على الجمع بين اتخاذ سياسات تدرج تحت بند «القوة الصلبة»، وأخرى تجري تسميتها بـ«القوة الناعمة»، في مقابل مستويات مختلفة من الترهيب والترغيب الذي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها بحق دول جنوب شرق آسيا.

واعتمدت الولايات المتحدة تاريخياً على كل من الفلبين وتايوان لحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. غير أن شراكتها مع هذين النظامين قد توترت في الآونة الأخيرة، نظراً للمستويات العالية من التقلبات الداخلية التي تعيشها هذه الدول، عدا عن الاتجاهات ذات النزعة الوطنية التي تضطر سلطات هذه البلاد إلى اتخاذها في محاولة منها لكبح جماح الحراك الشعبي الرافض لحالة التبعية المطلقة التي تظهرها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق، أظهر الرئيس الفلبيني، رودريجو دوتيرتي، توجهاً حذراً على طريق بكين خلال تصريحات متكررة له تهدف إلى الحد من العلاقات الفلبينية الأمريكية. وفي الوقت ذاته، ينظر المحللون الأمريكيون بعين الشك إلى المجلس العسكري التايواني، حيث

يغدو شيئاً فشيئاً شريكاً أمنياً لا يمكن الاعتماد عليه.

هانوي ذراع ضاربة؟

نتيجة لذلك، عملت الولايات المتحدة على تنويع نظام «التمحور» الذي تعتمده استراتيجياً في المنطقة، وذلك من خلال تسريع التعاون الأمني مع فيتنام، وذلك بهدف إيجاد توازن ما من شأنه أن يواجه الصعود القوي للصين في المنطقة.

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، إلى العاصمة هانوي، في الذكرى العشرين للعلاقات بين البلدين، جرى الاحتفال بـ«الشراكة الشاملة» بينهما، وهو إطار تم إنشاؤه في عام 2013، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وفيتنام في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن بين القضايا الرئيسية المثيرة للقلق تبرز: المنافسة الفيتنامية المتزايدة مع الصين حول المياه المتنازع عليها، وبطء النمو الاقتصادي للدولة، فضلاً عن ارتفاع موجة الاحتجاجات ضد النظام الحاكم في فيتنام. وفي إطار تنفيذها لسياستها التوتيرية، رفعت حكومة الولايات المتحدة الحظر المفروض على بيع الأسلحة لفيتنام منذ ما يزيد عن أربعين عاماً. وفي الواقع، جندت واشنطن هانوي كشريك رئيس جديد تكمن مهمته الأساسية في إزعاج الخصمين الاستراتيجيين لواشنطن، وهما روسيا والصين، من خلال افتعال تلك المشاكل التي تعمل على إلهاء كل من هذين الخصمين حول حدود أمنهما الوطني والقومي. ومن أجل ضمان خضوع فيتنامي كامل، دفعت واشنطن في اتجاه إغداق بعض الأموال على

هانوي، حيث شملت الصفقات 18 مليون دولار في شكل «مساعدة» جديدة لدعم القدرات البحرية لفيتنام، و11 مليار دولار من أجل طائرات بوينغ، ومشروع طاقة الرياح الذي بلغت قيمته 94 مليون دولار بين شركتي جنرال إلكتريك وكونغ لي، وتمويل برنامج «فولبرايت» لتدريس الاقتصاد، ناهيك عن تغيير التأشيرات الرامية إلى تيسير إقامة روابط تجارية قصيرة الأجل بين الدولتين.

الاتجاه ليس محسوماً

هذا لا يعني إن «زواج مصلحة» قد جرى بين البلدين فحسب، بل هي خطوة من شأنها أن تفتح فصلاً جديداً في العلاقات بين فيتنام والولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب الباردة. وتظهر استطلاعات للرأي بأن الفيتناميين باتوا يلمسون أن انقلاباً في العلاقات يجري اليوم بين البلدين، غير أن حالة من الشك لا تزال قائمة في أوساطهم.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا التقدم بوصفه «أمراً مفروغاً منه»، حيث إنه يتطلب قدراً كبيراً من الوقت والجهد قبل أن يتمكن البلدان من القول بأنهما متجهان إلى مرحلة التحالف المشترك على أرضية موثوقة حول المسائل السياسية المتعلقة بالدول المطلة على البحر الهادئ. وهنا، لا بد من القول بأن هانوي ذاتها لم تحسم أمرها بعد، فإن مضت في تحالف مع واشنطن، فمن شأن ذلك أن يتركها معزولة «مجدداً» في آسيا، فيما تتفتح آفاق التطور الاقتصادي والسياسي والعسكري لفيتنام في حال وجدت نفسها داخلية في تحالف مع القوى الصاعدة عالمياً، كروسيا والصين.

مطلوب وقت
وجهد كبيران
قبل أن يتمكن
البلدان من القول
بأنهما في
مرحلة التحالف
المشترك على
أرضية موثوقة

المصلحة تعكس واقع التوازنات:

اتخذت دول من القسم الشرقي لأوروبا تتمتع بعضوية رئيسية في الاتحاد الأوروبي خطوات صغيرة، ولكنها ذات أهمية جيوسياسية. وعلى الرغم من تجاهلها بشكل كبير في وسائل الإعلام الغربية الرئيسية وفي بروكسل، إلا أنها يمكن أن تفسح المجال لتبديل اقتصادي على المدى الطويل، للبناء الفاضل المعروف المثل القائم اليوم والمدعو الاتحاد الأوروبي، مع منطقة اليورو ذات العملة الموحدة والبنك المركزي الأوروبي المفلس.



■ بقلم: ويليام إنغفال ترتيب: عروة درويش

باكستان في تشرين الثاني 2016.
فاز اتحاد الشركات الصينية بمناقصة قطار
جاكرتا- باندونج السريع في إندونيسيا،
وأعمال البناء قائمة.

«الحزام والطريق» ليسا حكراً

«الاقتصاد أولاً» هو مبدأ أساسي للتعاون بين الصين والدول الأخرى. وليس أمراً سرياً أن لدى الصين اعتباراتها الجيوسياسية من وراء المبادرة، بيد أن التعاون ركز دائماً على المصلحة الاقتصادية المشتركة التي تتزامن أيضاً مع السياسة الخارجية الشاملة الحالية للصين. وحتى بالنسبة لبعض الدول التي بينها وبين الصين نزاع إقليمي أو تظلم تاريخي، مثل الهند وفيتنام، ما زالت الصين تظهر موقفاً إيجابياً للغاية وتسعى للتعاون معها.

أوضحت الصين للولايات المتحدة الأمريكية وللاتحاد الأوروبي أن مشروع «الحزام والطريق» للبنية التحتية ليس حصرياً. كما أوضحت بكين منذ أشهر عدة بأنها ترغب بشكل صادق بمشاركةهم في ما دعاه فلاديمير بوتين بتنمية القرن الأوراسي.

الاقتصاد العالمي يتوجه شرقاً

استجاب ترامب بإرسال موظف بيروقراطي صغير المستوى من هيئة الأمن الوطني يدعى مات بوتيفر. فيما أرسلت ميركل وزيرة اقتصادها بالنيابة عن ألمانيا، والتي أعلنت بافتخار أن ألمانيا لن توقع على البيان المشترك للمنتدى، مشككة بأنها أرادت عوضاً عن ذلك «مساحة متكافئة»، وهو التعبير المفضل عن أن العولمة الأنجلو-أمريكية القديمة تريد وضع القواعد «للدول الأقل نمواً»، وبالتالي حجز مركز متفوق للدول السبعة الكبار وللشركات الغربية متعددة الجنسيات الهائلة.

أشير هنا إلى المحادثات التي جرت مؤخراً في بكين في المنتدى الرئيسي للحزام والطريق بين قادة 29 دولة والرئيس الصيني شي جين بينغ، مع رؤساء وزراء هنغاريا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وكذلك رئيس الجمهورية التشيكية والرئيس المنتخب لجمهورية صربيا.

غياب أوروبي رسمي

ما يؤكد أهمية حضور هذه الدول الأوروبية، هو الغياب الواضح لقادة ألمانيا وفرنسا (والذي يمكن تبريره بسبب الانتخابات الرئاسية)، وبقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن غياب رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي. تؤكد قائمة الحضور في بكين أن خط التصدع التكتوني «الأرضي» يتطور في جميع أنحاء أوروبا بين قادة الحكومات الذين يختارون النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية من جهة، والدول التي لا يزال قادتها مرتبطين بالاقتصاديات المدمرة للنظام الأطلسي القديم المعروف بالقرن الأمريكي.

قد يقول البعض إن لهذا المنتدى صبغة احتفالية أكثر منها جوهرية، لكن نظرة عن قرب تظهر بأن المبادرة مدعومة ببعض الإنجازات الملموسة، وهاكم بعض الأمثلة: بدأ العمل على المشروع الرائد لخط أنابيب النفط بين الصين وميانمار منذ نيسان الماضي. تم فتح خط حديد شحن سيون- أوروبا متعدد الخطوط، والذي يربط المدن الصينية بلندن ومدريد ودويسبورغ ووارسو. افتتح ميناء غودار الذي استثمرته الصين في

الصندوق حاجة ملحة للتطوير

في 2015، وبمبادرة من الصين، تم إنشاء الصندوق الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية «AIIB» لجذب 57 عضواً مؤسساً. يقدر رأس ماله حتى الآن بحدود 92 مليار دولار أمريكي. رغم أن الغرض من هذا البنك ليس خدمة الحزام والطريق بشكل مباشر، فإن دعم مشاريع التنمية عن طريقه سوف يكون مفيداً بلا شك.

وأعلن الرئيس الصيني خلال المنتدى الأخير للحزام والطريق أن الصين سوف تستثمر 100 مليار يوان أخرى في صندوق طريق الحرير، إضافة لـ 60 مليار ستقدم كمساعدات للدول النامية على طول الحزام والطريق، ناهيك عن ذكر الاستثمارات الضخمة من بقية الشركات الصينية. ولا جدال في أن هذا الصندوق يجذب البلدان النامية التي لديها احتياجات ملحة لتطوير اقتصاداتها ولكنها تعاني من نقص الأموال.

أضاف أوربان أن العالم اليوم «وصل إلى أعتاب مفصل واقع بين حقبين تاريخيتين: النموذج القديم للعولمة الذي بُني على افتراض أن المال والربح والدراسة التكنولوجية مرتكزة في الغرب وتتدفق من هناك إلى البلدان الشرقية الأقل تطوراً»، مؤكداً أن هذا النموذج قد «فقد زخمه»، و لافتاً إلى النقطة الحاسمة التي تنكرها واشنطن والحكومات الراكدة في معظم دول الاتحاد الأوروبي: «لم يعد العامل المحرك للاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر الماضية في الغرب بل في الشرق. وبصورة أدق، فقد توازى الشرق مع الغرب».

الربط: هنغاريا- بلغراد- صربيا

أشار رئيس الوزراء الهنغاري إلى أنه خلال العام الماضي أو نحو ذلك في هنغاريا: «قامت الشركات الصينية بشراء شركات أمريكية وأوروبية كبيرة، مما أدى إلى زيادة شديدة في عدد المشروعات الإنمائية الهنغارية التي تمتلكها الصين حالياً. تختلف حركة رؤوس الأموال هذه تماماً عما اعتدنا عليه، وعماً درسناه حول كيفية عمل الاقتصاد العالمي». من الواضح بأن أوربان قد استوعب النقطة

جدير بالذكر أن قادة دول الاتحاد الأوروبي الذين يعترضون بشدة على سياسات بروكسل في المجالات الرئيسية للاقتصاد والاجتماع، مثل فيكتور أوربان عن هنغاريا، تبنا بقوة المشاركة في المشروع الصيني الضخم للبنية التحتية الذي تبلغ قيمته 22 تريليون دولار والمسماة «الحزام الواحد، الطريق الواحد» أو «أوبور» أو «الحزام والطريق» بشكل أكثر اختصاراً.

وقد صرح رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، بشكل يلخص محادثاته هناك، متحدثاً بصراحة عن الصعق التكنولوجي العالمي الناشئ. وأعلن أوربان أن نموذج العولمة القديم قد عفا عليه الزمان، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من العالم قد ملّ الحياة في نظام عالمي حيث «تحتضر بضعة دول متقدمة في بقية العالم بشكل مستمر عن حقوق الإنسان والديمقراطية والتطور واقتصاد السوق»، وهو ما يعدّ صفة موجهة في وجه وكالات «الديمقراطية وحقوق الإنسان» غير الحكومية التي تقودها الولايات المتحدة عن طريق الملياردير جورج سورس والوكالة الأمريكية للتنمية ذات الارتباط الاستخباراتي بالCIA، والتي حاولت بشراسة إسقاط أوربان ذي الشعبية.

ليس أمراً سرياً
أن لدى الصين
اعتباراتها
الجيوسياسية من
وراء المبادرة بيد أن
التعاون ركز دائماً
على المصلحة
الاقتصادية
المشتركة

أوروبا الشرقية تميل لأوراسيا

الظرف يسمح بالنجاح

المخاطر كبيرة أيضاً فيما يتعلق بهذا الاستثمار، ولا سيما المخاطر السياسية للبلدان النامية. فحتى بعض العلماء الصينيين حذروا من أن بعض الاستثمارات قد لا تفضي إلى شيء، وهذا سبب مهم يجعل المستثمرين الغربيين يتخذون موقفاً حذراً جداً. في العقدين الماضيين، كان الاستثمار الصيني الفاشل الناجم عن الوضع السياسي غير المستقر شائعاً جداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الأسباب التي قررت الصين لأجلها اغتنام «الفرص»، والاستثمار بغض النظر عن المخاطر. أحدها هو السوق الشاسعة في البلدان النامية، والتي يدعمها أساساً عدد السكان الكبير في هذه الدول. والآخر هو التكامل بين الصين والبلدان النامية. ببساطة، يمكن أن توفر الصين كمية ضخمة من السلع وبعض الخدمات إلى بلدان أخرى بأسعار في متناول الجميع، وتحصل بالمقابل على الموارد الطبيعية هناك، أي أن الظرف متوفر لتجاوز أخطاء الماضي.

«فوسون» أيضاً لشراء أو بناء فنادق سياحية فاخرة في اليونان. إذ أعلنت الشركة أنها تتوقع أن تصبح الجزر اليونانية هدفاً لـ 1,5 مليون سائح صيني على الأقل، وهو ما سيشكل دفعة كبيرة للاقتصاد اليوناني المضطرب. أما بالنسبة لليونان، فإن المشاركة السياحية الصينية هي بمثابة إعاش الروح في البلاد، فنسبة 25% من إجمالي الناتج المحلي اليوناني قائم على السياحة.

«الفعالية» والاستفادة من أخطاء السابق

إن لنهج التخطيط من أعلى لأسفل السريع والقوي دوراً هاماً. وبالنظر إلى أن هذه المبادرة هي مشروع طويل الأجل يضم أكثر من 60 بلداً، لكل منها مستويات مختلفة من التنمية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، يمكن اعتبار تقدمها الحالي «طبيعياً»، إن لم يكن «سريعاً». والواقع أن مركزية السلطة في الصين كلفت فعالية التنفيذ، لأنه يمكن اختصار الكثير من وقت التفاوض والمساومة طويلة الأمد بين صانعي القرارات وأولئك الذين ينفذون القرارات.

لا يقع تطبيق هذا النهج فقط على الوكالات الحكومية، بل يضم أيضاً الشركات المملوكة للدولة. أما بالنسبة للشركات الخاصة والمستثمرين، فإن قراراتهم تتمحور حصراً حول المصالح التجارية وليس بتفويض من الحكومة. لذلك، تستند مشاركتهم في المبادرة على حساباتهم الخاصة، وليس تلبية لأجندة محددة.

إن حجم الاستثمار الهائل، والذي يأتي بجله من الحكومة الصينية أو من الشركات المملوكة للدولة، وفّر الحافز القوي لتطبيق هذه المبادرة. وأنشأت الصين في كانون الأول 2014 صندوق طريق الحرير (SRF) لدعم المبادرة، وأتت العشرة مليارات يوان في الصندوق كلها من الحكومة الصينية ومن المؤسسات المالية المملوكة للدولة.

■ نقلًا عن Jacobmag

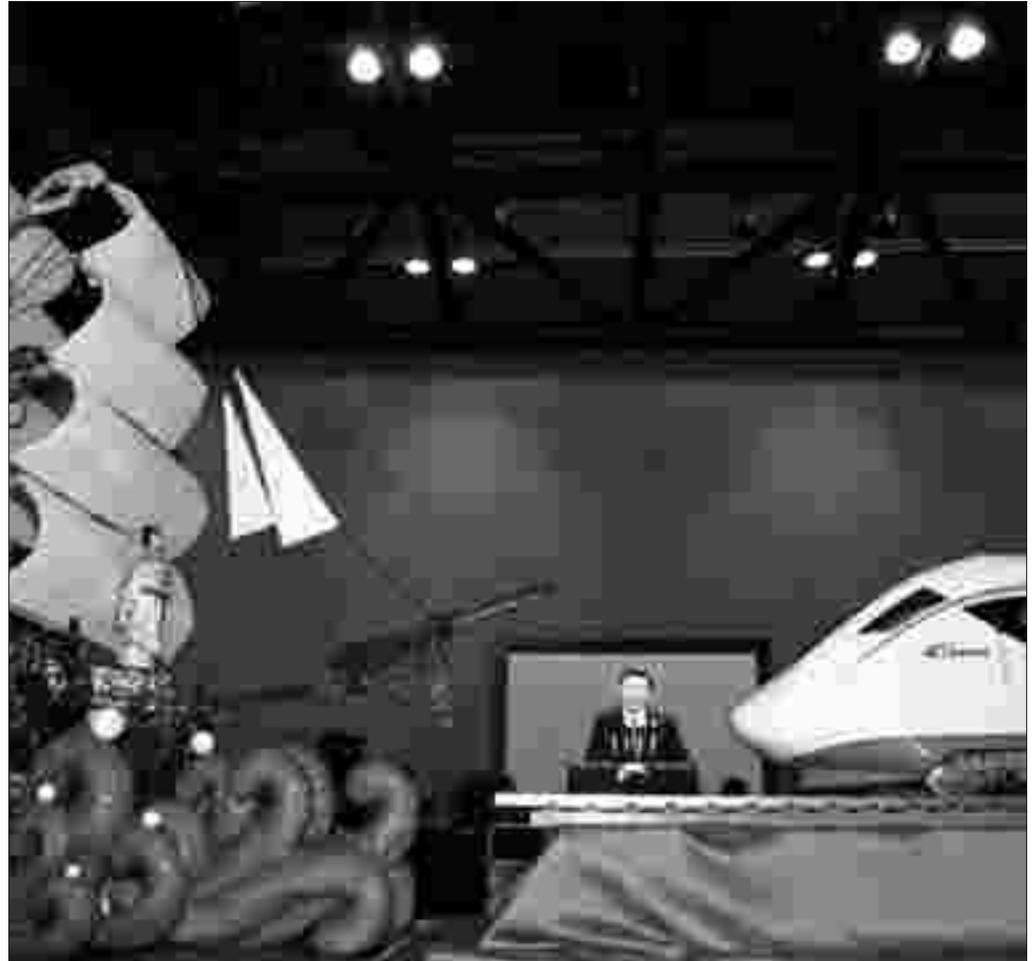
من المهم التذكير بأنه، خلافاً للدوغما الورعة للمبسطين الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان، فليس هناك شيء في الطبيعة لمثل تلك الكيانات المسماة «أسواق حرة». إن الأسواق هي الناتج الدقيق لتطورات البنية الاقتصادية التي صنعها الإنسان، وهذا هو جوهر «العولمة ذات الخصائص الصينية» للمبادرة الصينية.

في الشهور الأخيرة، لعبت الصين دوراً استثمارياً كبيراً في اقتصاد اليونان، وبشكل يناقض بحدة مطالب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للتقشف في اليونان. اشترت «شبكة كهرباء الدولة الصينية» العام الماضي 24% من الحصص في مشغل شبكة الطاقة اليونانية «أدمي» مقابل 320 مليون يورو.

تتم الآن مناقشة العديد من المشاريع الاستثمارية الصينية الأخرى مع اليونان. أحد الأشياء التي تثير اهتماماً أكثر وتقديراً أقل هو استخدام الصين للسياحة كأداة جيوسياسية. فقد وصل عدد كبير من الصينيين خلال العقد الماضي تقريباً إلى مستوى متوسطي الدخل كنتيجة لازدهار الاقتصاد الصيني. وقد أدى ذلك إلى زيادة طبيعية هائلة في رغبة الصينيين في «رؤية العالم» كسائحين.

قبيل منتدى «الحزام والطريق» هذا الشهر، أعلنت مجموعة الاستثمار الصينية الكبيرة «فوسون إنترناشيونال» أنها تخطط لجعل السياحة اليونانية هدفاً رئيساً للسياح الصينيين. ومع وضع هذا في الاعتبار، فقد اشترت «فوسون» في آذار الماضي حصة مميزة بقدر 5% من مجموعة السياحة الأوربية «توماس كوك»، وهي الحصة التي أصبحت الآن 8% واتجاهها للارتفاع.

وتخطط شركة شنغهاي لاستخدام «ثوس»، الذراع التنظيمي لمجموعة كوك، لتنظيم رحلات مباشرة من بكين وشنغهاي إلى أثينا. وتخطط «فوسون» أيضاً لخدمة زيادة السياحة بين الصين وأثينا عن طريق شركتها الفرعية المملوكة حديثاً، وهي «كلوب ميد» ومقرها في فرنسا. كما تخطط شركة



الهنغارية التركية هو أحد أهم مصالح الأمن القومي للمجر.

اليونان المأزومة ليست خارج السياق

بالإضافة إلى المجر و صربيا، تقترب اليونان المثقلة بالديون من بكين ومن مبادرة «الحزام والطريق». يجد رئيس الوزراء ألكسيس تسيبراس، والذي كان حتى وقت قريب من العزيمتين على قلب صندوق النقد الدولي لحمل برلمانه على التوقيع على الاقتطاعات الوحشية من المعاشات التقاعدية وقوانين التقشف الأخرى كي تمضي صفقات ديون الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قدماً، خيار «الحزام والطريق» الصيني جذاباً على نحو متزايد.

وفي اجتماع مع تسيبراس في بكين قبل افتتاح منتدى الحزام والطريق، عرضت الصين مقترحات لتوسيع التعاون في البنية التحتية والطاقة والاتصالات على تسيبراس. وقال شي لتسيبراس، وفقاً لوكالة الأنباء الصينية الرسمية، أن اليونان كانت جزءاً هاماً في استراتيجية طريق الحرير الصيني الجديد. وقد صاغ قوله بلغة صينية مميزة: «في الوقت الحالي، تستمر العلاقات التقليدية والتعاون بين الصين واليونان بالتوجه بدينامية جديدة».

وقعت مجموعة تطوير البنية التحتية اليونانية «كوبلوزوس» اتفاقاً مع مجموعة «شينخوا» الصينية للتعاون في مشروعات الطاقة النظيفة ومن أجل رفع سوية محطات الطاقة في اليونان. تبلغ قيمة الصفقات أكثر من 3 مليارات دولار. في عام 2016، اشترت شركة «كوزكو» المملوكة للدولة، وهي أكبر شركة شحن في الصين، ملكية أغلبية الحصص في هيئة ميناء بيرايوس، وذلك استعداداً لتحويل اليونان إلى مركز للنقل العابر من أجل التجارة المتنامية بسرعة بين آسيا وأوروبا الشرقية.

المركزية جداً التي تعيش واشنطن وول ستريت وبروكسل وبرلين حالة إنكار تجاهها: إن صعود القرن الأوراسي الجديد يمثل نوعاً جديداً تماماً من العولمة. وأن القوى الاستعمارية الأوربية أو أبناء عمومته الأمريكيين لم يعودوا يحملون البطاقات المقررة أو أن لهم القدرة على تسيير الأمور برغبتهم.

لقد وقع أوربان أثناء محادثاته الخاصة في بكين مع شي بينغ جين ومسؤولين صينيين آخرين مذكرات تفاهم تتعلق بربط بنية «الحزام والطريق» التحتية مع اقتصادات أوروبا. وبالنسبة للمجر، فقد وقع أوربان اتفاقيات مالية واقتصادية في بكين. وذكر أن «أكثر هذه الاتفاقيات إثارة» هي تحديث خط سكة حديد بودابست الذي يربط هنغاريا وبلغراد و صربيا، ويشمل التمويل. ويشكل الرئيس الصربي المنتخب ألكسندر فوتشيتش، الذي شارك في التوقيع على الاتفاقيات، هو وأوربان هدفاً رئيسياً لاحتجاجات زعزعة للاستقرار تقودها منظمات جورج سورس «غير الحكومية» و«المؤسسة الوطنية للديمقراطية» التابعة لواشنطن.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن أوربان اجتمع أيضاً في بكين مع الرئيس التركي رجب أردوغان، أحد الذين تحدثوا في الخطاب الافتتاحي إلى جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقال أوربان للصحفيين إنه استقبل أردوغان، الذي يحضر أيضاً منتدى «الحزام واحد، الطريق الواحد»، وأخبره: «إننا سنبندي دوماً احتراماً لتركيا. خاصة أن الأمن الأوروبي، بما في ذلك أمن هنغاريا، يعتمد بشكل كبير على تركيا. ذلك أن تركيا هي بلد مستقر قادر على منع الهجرة غير الشرعية». وأضاف أوربان إن «الحفاظ الملائم» على العلاقات

قادة دول الاتحاد الأوروبي الذين يعترضون بشدة على سياسات بروكسل في المجالات الرئيسية للاقتصاد والاجنب تبنا بقوة المشاركة في المشروع الصيني

«طبق العصيدة»: فائدته مشتركة

إذا أخذنا التطورات في منتدى «الحزام والطريق» بخصوص المجر و صربيا واليونان وجمهورية التشيك، وأضفنا حضور الرئيس التركي أردوغان الذي التزم بشكل كبير بالمشاركة في المشروع بقيادة الصين وروسيا، نملك الآن بذرة لنهضة جيوسياسية عالمية تحتوي على إمكانية استبدال نموذج العولمة الأنجلو-أمريكية لهيمنة الاقتصادية الفاشية الآتية من الأعلى، بنموذج يعتمد بحق على المنافسة بين الأمم ذات السيادة. وكما يقول المثل الروسي التقليدي، فإن الدول المخترعة من أوروبا الشرقية، جنباً إلى جنب مع روسيا والصين وربما تركيا، يعدون «طبق العصيدة معاً» من أجل ضمان الحبوب المغذية.



قومي إذا ما أيسروا أنا موسر

يمرُّ بك في أحد الأيام شارع أنيق يحمل اسم «قسطاكي الحمصي» فتتوقف، وتتساءل: من يكون هذا الرجل الذي نال شرف أن يُطلق اسمه على شارع عام؟ وهل له الحق في ذلك؟ تكتشف في سيرة حياة الرجل من خلال كتاب «قسطاكي الحمصي أديباً وشاعراً وناقداً» تأليف الأستاذ محمد التونجي من أهل حلب، قيمة هذا الشاعر الماجد، وتقرأ له هذا البيت: «قومي إذا ما أيسروا أنا موسر، وإذا شكوا أماً فتلك كلومي» قومي إذا ما أيسروا أنا موسر، يا له من رجل، وإذا شكوا أماً فتلك كلومي. أنت هنا أمام شخصية شعرية وإنسانية فذة، جراح الناس جراحها، وهموم القوم همومها، وهذا أعلى مراتب الذوبان في الوطنية الحققة.

■ عبدالرزاق دحنون

1

عاش شاعرنا قسطاكي الحمصي بين قرنين رسماً مصير بلاد العرب. وقد سجل العرب في هذين القرنين صفحتين من الكفاح المشرف. صفحتين من الكفاح كانتا رمزاً للبطولة والوطنية. خُتمت صفحة الكفاح الأولى بعد توضيحات جسام، وجهد جهيد، بطرد السلطان العثماني من البلاد العربية، لتنتسم عيبير اليقظة والحرية والحياة المتفتحة بعد ظلام دامس خيم زمناً طويلاً وترك الوطن في جُهد وعوز. فقد اندلعت الشرارة الأولى من رجال عاهدوا الوطن أن تبقى متقدمة حتى يحموا الترك والتركية من بلادهم، وسرى لهيب الثورة بين البلدان وكأنه النار في هشم يابس. وما هذه الثورة

إلا نتيجة الغليان الذي كان يمور به المرجل العربي. ولئن كانت أصوات العرب في البدء خافتة، ولئن كانت تقوم على أيدي أفراد أهتموا الوطنية وحرية الفكر فلأن الجمود الفكري الذي نشرته التركية في البلاد استطاع أن يجرئ موعد الثورة لا أن يخمدها. وأجمع العرب على أن الترك هم الذين جرؤا الأمة إلى الثورة جرأ، وأغاظوهم لإعلانها، فكان أن أعلنت، ونُفذت. وقد كان إبراهيم اليازجي - وهو أستاذ وصديق قسطاكي الحمصي - أحد الرجال الأوائل الذين سعوا إلى إيقاظ العرب من غفوتهم على أبواب قصور السلاطين العثمانيين بقصيدته المشهورة ومطلعها:

تنبهوا واستيقظوا أيها العرب
فقد طمى الخطاب حتى غاصت الركب

2

وتبدأ صفحة الكفاح الثانية بدخول جيوش الانتداب أرض الشام والعراق ويعود المرجل العربي يغلي ويزمجر وتتصاعد الهمم، ويعلو الثوار القمم. وينهض الأدباء والخطباء ويتبعهم الشعراء وكلهم يريد خلع ثوب الانتداب الضيق مهما كلف الثمن. وامتد احتلال فرنسا لسورية ولبنان، وأخذت تتصرف في أمورها على هواها وراحوا في تشويق سورية دويلات ومذاهب وقصدهم السيطرة ولكن دون جدوى. ولئن تمكن الفرنسيون من إخماد الثورة السورية التي أعلنت عام 1925 إلى حين، فإنهم

لم يتمكنوا من إخماد ألسنة الشعراء اللاهبة التي فعلت فعلها الكبير في إذكاء نار المقاومة. وتعتبر قصائد خليل مردم، خيرالدين الزركلي، الشاعر القروي، قسطاكي الحمصي، من أبرع ما ختمت به ملحمة الثورة السورية وأصدق ما حدثت بها صفحات الكفاح. وقد قُدر لقسطاكي الحمصي الحلبي أن يحيا الصفحتين ويسطر فيهما القصائد الصارخة في وجه السلطان العثماني والانتداب الفرنسي ويكتب المقالات ويجهر بها بالحث على نهضة الأمة والحفاظ على لغة الأجداد

3

ولد قسطاكي الحمصي في فجر الرابع من شباط عام 1858 وله من الإخوة، صبيان، وبناتان، ولم يبلغ الخامسة من العمر حتى فقد أباه فكفلته أمه. كان جده لأمه «عبد الله بن جبرائيل الدلال» محباً للعلم والأدب، وكان بيته منتدى الفضلاء، ومثابة النبلاء، وكان قسطاكي، وهو صغير، يتردد على بيت جده، فيسمع ما يدور من مساجلات ومناقشات أدبية فينهل منها ويتلقفها، فانطبعت نفسه على حب الأدب. وقد كانت الأستراتان اللتان نشأ منهما قسطاكي وعاش بينهما أسرتين مشهورتين في مدينة حلب بالمحافظة على التقاليد الموروثة، فكان كل ذلك له التأثير الكبير على نشأته. كان عندما يزور بيت جده لأمه ويسترق الأسماع في أخبار الأدب

يعود إلى نفسه ويجرب حظه في قرض الشعر. ويحكى أنه قال الشعر مذ كان في الثالثة عشرة من عمره. وقبل أن يدرس العروضة والصرف. غير أنه بدأها هاجباً أحد زملائه التلاميذ في المدرسة فأرشدته مديره إلى رسالة الشعر، وإلى أن الهجاء آخر غرض يُطرق عادة، فأطاع. وراح ينظم المقطوعات والقصائد، فكانت بكورة شاعريته سخية الجودة، غنية الحياة.

4

لقد عزفت قيثاره هذا الأديب ستين عاماً كلها في نضال ووطنية وتأييد. وكان لحياته تأثيرها البالغ في نفوس أهله وأحفاده من الناحية الأدبية والأخلاقية، فقد اقتبست إحدى بناته الشعر عنه، فنظمت قصائد بالعربية والفرنسية، فيها العمق وفيها التفكير. كما أن ابنته ليندا ألفت محاضرات أدبية واجتماعية في بعض المنتديات تدل على نضوج دراستها، وكسبها من والدها. حتى أصهاره أدباء وشعراء كالأستاذ «الياس الغضبان» والمحامي «فتح الله صقال» الذي شغل منصب وزارة الأشغال العامة والمواصلات، وصاحب مجلة «الكلمة» وهو الذي دافع عن المناضل إبراهيم هنانو. نجد من كل ذلك أن الأسرة كلها ذات حظوة في الحياة الاجتماعية والفكرية من الأجداد حيث انصبت في قسطاكي ومنه تفرعت هذه الثقافات وتوزعت روحه على أقربائه وأحبائه.

الراسمالية المازومة

التعليم والتربية والمواطنة



وحاضرها ومستقبلها هي نفي لوحدة الاستغلال القائمة في نظام الإمبريالية المازوم. وإذا كان مفهوم «المواطن المعلوم» في التربية تضمن أدواراً كالمشاركة في القضايا العالمية من منطلق انساني سطحي، فالتربية الجديدة على المواطنة من أجل التقدم والتحرر وتقرير المصير يجب أن تتضمن إشراك الجيل الشاب في المهام الوطنية الاجتماعية، لا تعليبه في قوالب الخضوع الراهنة وعزله.

وليست هذه التجارب جديدة فالدول الاشتراكية كالاتحاد السوفييتي سابقاً، وكوبا حالياً كمثال، ومفاهيم لينين مثلاً حول دور الشباب في الحياة السياسية للمجتمع (مثال العمل التطوعي الزراعي والصناعي والثقافي والفني) قدمت دليلاً نظرياً وعملياً مجرباً كيف أن التربية تنتج مجتمعات موحدة منتجة وتقدمياً، نقيضاً للتربية السياسية الليبرالية حول مواطن خارج التاريخ. تربية جديدة من أجل بشرية موحدة الهوية كوحدة مصيرها

الأزمة فرضت واقعا جديداً

مصير العالم صار محط تساؤل: إذا كان النقد ما قبل الأزمة يقوم على تناقضات مفهوم «المواطن المعلوم» لناحية الكواج الدولية والمحلية للدور في القضايا الكبرى للبشرية، فإن الأزمة فرضت أولاً تعاضم الأزمات الاجتماعية والبيئية مهددة دولاً بكاملها بالزوال، وثانياً: أسقطت «السيادة» ومبدأ الحدود الذي كان قائماً أمام الشعوب، التي كانت تمارس عالميتها فقط في ظل الاستغلال العابر للحدود، وبالتالي لم تعد التربية الرسمية تسير في واقع «سلس» كما قبل الأزمة، وليست مظاهر الفاشية والعنصرية والتفتيت والعداء الا انعكاساً لهذه الأزمة في الأيديولوجيا الرسمية للقوى الرجعية في العالم.

«مواطن معلوم» أم «مواطن أممي»
«مواطن معلوم» خارج التاريخ أم «مواطن أممي» يصنع تاريخه: وحدة العالم وشعوبه حول قضية مصيرها



يمكن للتربية أن تنتج مجتمعات موحدة منتجة وتقدمياً نقيضاً للتربية السياسية الليبرالية حول مواطن خارج التاريخ

منطق «صناعة» المواطن على قياس النظام العالمي، وخصوصاً بعد التنوع وسهولة انتقال اليد العاملة أو الطلاب ما بين الدول، ما خلق الحاجة إلى مواطن يملك أدوات تمكنه من «التلاؤم» ثقافياً مع العالم الموحد بالقوة والاستغلال الذي خلقته الإمبريالية.

وفي سياق النقد لما سمي أخيراً بالمواطنة الموعومة، قدم العديد من الباحثين التربويين نقداً لهذا مفهوم وتناقضاته، وأساس النقد أن «العولمة» خلقت شروطاً غير عادلة من الحياة ما بين الدول، وداخل الدولة الواحدة، وما يقدمه هذا المفهوم حول «الإنسان العالمي» يحمل تناقضات عميقة، كالتناقض ما بين الدور نظرياً وبين إمكانية الفعل عملياً، فالدور نظرياً، حسب المفهوم، يكمن خارج الحدود الضيقة للدول، ولكن عملياً تكبجه الحدود المغلقة سياسياً وقانونياً في العالم، عن المشاركة في القضايا الكبرى للإنسانية كالبينة والسلام والفقر والأمراض والديمقراطية وغيرها التي يتزين بها الفكر الليبرالي. إضافة إلى أن إمكانية فعل المواطن في قضايا دولته نفسها مكبوحة.

هو إذن ليس حتى مواطناً بالمعنى المحلي بسبب استغلال المراكز الإمبريالية واستغلال الطبقات الحاكمة في الأطراف، حسب النقد الموجه للمواطنة الموعومة.

محمد المعوش

إعادة تجديد النظام

التربية والتعليم المؤسساتي: المستوى الأيديولوجي من النظام الاجتماعي ضروري لإعادة إنتاج النظام - إضافة للمستويين الاقتصادي والسياسي - في الإعلام والتربية والتعليم المؤسسي في سياق العملية التعليمية الرسمية. ففيه ينتج وعي البشر بواقعهم، والراسمالية لها أيديولوجية تثبت الاستغلال.

لا حياء العملية التعليمية بالضرورة، وإعادة إنتاج النظام تكمن في المناهج من خلال مقررات العلوم الاجتماعية، التاريخ والتربية والتنشئة الوطنية خصوصاً.

التربية على المواطنة في مرحلة أزمة الراسمالية

في مجال الدراسات التربوية عالمياً هناك مفهوم «التربية على المواطنة»، وتاريخياً هناك نظرات مختلفة من السياسات التعليمية الرسمية حول أية مواطنة «يجب» زرعها مفهوماً وممارسة في أذهان الطلاب. وفي سياق الفكر التفكيكي «ما بعد الحداثي» تلاؤماً مع توسع الراسمالية وما سمي بالعولمة، ظهرت مفاهيم كالمواطنة المتعددة الثقافات، المواطنة الدولية والمواطنة الموعومة، وكلها تعكس

كيفما نلتفت نرى بالملحوس تناقضات الراسمالية تضيق بها بنيتها، تخنقها وتشظيها. والعلوم والثقافة ميدان آخر للأزمة، في التكنولوجيا وتوظيفها، في البحث العلمي ومنهجياته، وفي العلوم الإنسانية وعلوم الطبيعة.

إعادة إنتاج الثقافة الراسمالية من خلال التربية المؤسستية مازومة كما النظام الراسمالي نفسه، والواقع يطرح بدائل ضرورية في إعادة تقديم التربية المتلائمة مع عصر تقرير مصير البشرية القادم تغييراً وتقدماً، والإنسان الجديد الفاعل أوسع من حدود الهويات المفككة والمتصارعة في عقل رأس المال، فموسكو لم تعد تبعد كثيراً عن بكين، والقدس قريبة من بيروت ودمشق أساساً.